f facebook.com/caravanauc © Garavan_auc © Garavan auc © Garavan auc Note The Late 17 Legach Annie (الأحد ٧ ديسمبر ١٠١٠ المجلد 17 العبلد 17 العبلد 17 العبلد 17 العبلد 19 العبلد 17 ا



الأحد ٧ ديسمبر، ٢٠١٤

المجتمع المدنى: بين حرية التعبير والقانون

تقرير: نورهان أحمد البرى

أثار قانون الجمعيات الأهلية خلال الأشهر القليلة الماضية جدلًا واسعًا بين الناس وجلب الإنتباه والضوء إليها، وتباينت ردود الفعل بين مؤيد ومعارض لذلك القانون.

فما هو المجتمع المدنى الذي سبب كل هذا

المجتمع المدنى هو مفهوم كغيره من المفاهيم في العلوم الإنسانية والإجتماعية التى شهدت تطورًا في طريقة تعريفه ودلالته عبر السنين؛ فقد ظهر مفهوم المجتمع المدنى في القرن ال١٧ عندما قال جون هوبز الفيلسوف الإنجليزي «هو المجتمع المنظم سياسـيًا عـن طريـق الدولـة القائمـة عـّلي فكـرةُ التعاقد.» ولكن تطورت هذه المقولة عندما جاء الفيلسوف جون لوك وفرّق بين الدولة والقانون من خلال الإشارة إلى أن «قيام المجتمع المنظم سياسيًا ضمن إطار الدولة . مهمته تنظيم عملية سن القانون الطبيعي الموجـود دون الدولـة وفوقهـا.»

ولكن هل هذا المعنى هو الذي يسير ويُستخدم خلال تلك الفترة من الزمن؟ نجد أن مفهوم المجتمع المدنى قد ارتبط عبر العصور بالمؤسسات أو الجمعيات الأهلية. وقالت نيفين عبيد عضو مؤسسة المرأة الجديدة أنه قد أصبح المفهوم الجديد أو

العام للمجتمع المدنى في أيامنا هذه يتضمن كل المؤسسات والمعاهـد التـى تهـدُف إلى تطوير الشعب وتنميته عن طريق مستويات

إذًا ما هي أهمية ذلك النوع من المؤسسات بالنسبة لمصر وما الشكل الذي ىتخفده ذلك المجتمع؟

قالت عبيد «مصر بلد تحتاج إلى إهتماه مجالاتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وبالتالي يوجد أهمية قُصوى لتدخل الأهالي ومشاركتها من خلال المجتمع المدنى لإحداث

توجد في مصر أشكال مختلفة تقوم بتشكيل هــذا المجتمع متمثلة في الأحـزاب والمؤسسات الغير الحكومية، وتُعد المؤسسات الغير الحكومية هي الشئ الأكثر شهرة لتتضمنها جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان والتي ذاع سيطها وانتشرت بكثرة خلال السنوات القليلة الماضية.

وكأي مؤسسة أخرى، يوجد قانون مختص بتنظيم سير مؤسسات المجتمع المدني، وقد جرت مؤخرًا بعض التعديلات والتحديثات على القانون الخاص بهم.

وقد نشرت الأهرام أون لاين عبر موقعها على الإنترنت أن وزارة التضامن الإجتماعي قد دعت مجموعة من المؤسسات الغير حكومية للمشاركة في كتابة القانون الجديد في يوليو

الماضي. ولكن القانِون الذي وُضع في المسودة النهائية كان مثيراً للجدل حسب ما ورد في المقالة، «بالإضافة إلى كونه تقييداً [التعديلات] تم خرق عدة مواد في الدستور المصرى.»

وينص القانون الجديد على أن المؤسسات الغير حكومية يجب أن تُسجل أسمائها عن طريق وزارة التضامن الإجتماعي، بعد ذلك، سيتم الرد على تلك المؤسسات إما بالموافقة أو بالرفض خلال مدة أقصاها ٦٠ يوماً

أما في حالة عدم تلقى الرد خلال تلك المدة فيكون للمؤسسة الحقُّ في مباشرة العمل دون إنتظار رد الوزارة. وعلى الجهة الأخرى فإن للمحكمة الحق في حل أي مؤسسة إذا فشلت في تحقيق أهدافها أو حصلت على تمويل بدون تصريح أو غيرت مقرها دون إخطار السلطات.

ووفقًا للأهرام أون لاين فإن المادة ٧٨ من قانون العقوبات في المسودة تنص على معاقبة أى شخص يستلم تمويل من الخارج أو الداخل ليرتكب أعهال تضر مصلحة الدولة.

وعلى الرغم من أنه لم يتم الموافقة بعد على هـذا القانون، إلا أن عدد من مراقبي حقوق الإنسان قد أشاروا إلى أنه كان السبب وراء إغلاق العديد من المنظمات المحلية والأجنبية أو تجميدهم لأعمالهم تجنباً= للملاحقة القضائية.

وأدى ذلك إلى إثارة تساؤلات عديدة حول

مستقبل المجتمع المدني في مصر.

الإنسان يتضمن الدفاع عن حقوقه وحريته، وهذا يتضمن، بالطبع، حقوق حرية التعبير. ونحن أيضاً نحمى، نحن نحاول وندافع عن حقوق هؤلاء الذين يعبرون عن رأيهم ثم يتم معاقبتهم،» هكذا قالت مى الشيخ مدير الإتصالات في المبادرة المصرية للحقوق

وأضافت الشيخ أن مؤسسات حقوق الإنسان في كل مكان تُمثل المساجين أصحاب المبادئ، والذين سُجنوا بسبب التعبير عن آرائهم أو مواقفهم ويقوموا أيضًا بالعمل على كشف المخالفات من قبل الجهات الحكومية أو غير الحكومية.

ولكن ما هو موقف الإعلام تجاه تلك الجمعيات الأهلية؟

اختلفت الأقوال في هذه المسألة فقد قالت الشيخ أن الإعلام دامًّا ما يستخدم المعنى الأكاديك لكلمة المجتمع المدنى وهك فعل الخير، التنمية أو حقوق الإنسان ولكن من وجهة نظرها لا يعد ذلك هو المعنى المقصود لذلك النوع من المؤسسات.

وأشارت إلى أن تطوير مجتمع مدني صحي وحيوي يعد جزء لا يتجزأ من تطور ثقافة سياسية ديمقراطية، خاصة في بلد قر بمرحلة

أما عبيد فقد قالت أن الإعلام هو أداة، «إن واجب كلّ مؤسسة للدفاع عن حقوق ومهمته هي توصيل أي رسالة للجُمهور بكل سهولة ولكنّ المُشكلة هي أن الإعلام، في هذه الفترة، موجه لإرسال خطابات سياسية وأمنية وذلك لا يسمح بمساحة كافية للديمقراطية والتعبير الحر، من وجهة نظرها.

إذًا ما هو الحل حتى تتمتع مصر بمجتمع مدنی صحب؟

قالت الشيخ أن الحل هو أن تعمل مؤسسات حقوق الإنسان بطريقة طبيعية وهي الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز ومناصرة مصالح ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حتى عندما تكون الحكومة هي التي ارتكت هذه الانتهاكات. وأضافت أنة بحب أن تتمتع تلك المؤسسات بصفتين هامتين، وهما الحيادية والاستقلالية. بينما أوضحت أَن المشكلة تكمُن في عدم سماح القانون بهذا الاستقلال، مها يجعل المنظمات امتدادًا للحكومة وليس منظمة مستقلة، مشيرة إلى أن القانون يسمح للحكومة والأجهزة الأمنية بالتدخل في تعيين المديرين الذين يرأسون . المنظمة، ومراقبة الأموال التي تستخدمها المنظمة وأيضاً الأنشطة.

وأضافت الشيخ أن الحل يكمن في إيجاد قانون منع الحكومة والأجهزة الأمنية من التدخل في شئون تلك المنظمات وترى أن ذلك سيؤدي إلى تمتع مصر بمجتمع مدنى صحى.

جدول زمني للأحكام الصادرة على الصحفيين منذ ثورة يناير

تقرير: كريم عبد القدوس

يتضمن الجدول الزمني الآتي جميع حالات الصحفيين المحبوسين والمحتجزين منذ بداية الثورة في يناير ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤.

وعلى الرغم من أن بعضهم قد تم الحكم عليه، فالبعض منهم مازال مقبوض عليه دون تهم رسمية. ومن المحتمل وجود المعلومات الناقصة عن بعض الصحفيين ضمن هذا التقرير نظرًا لقلة البحث المتواجد عن

۲۸ مارس ۲۰۱۱ - مایکل نبیل سند -صحفي حر- تم القبض عليه بعد كتابة مقالة ينتقد فيها آداء المجلس العسكري، و حُكِم عليه بالسجن لمدة سنتان.

۱۱ ابريل ۲۰۱۳ - إبراهيم حجازي - رئيس تحرير مجلة «الأهرام الرياضي» الأسبق - حُكِم عليه بالسبجن ٦ اشهر و ٥٠٠ جنيه غرامةً في دعوي سب و قذف على خلفية مقال نشره

بجريدة الأهرام. ٣ **يوليو ٢٠١٣** - محمود عبد النبي - مراسل شبكة رصد الإخبارية - قبض عليه أثناء تصويره لمسيرة مؤيدة لرئيس الجمهورية السابق محمد مرسي. قررت النيابة حبسة ١٥ يوما علي ذمة التحقّيق في تهم حيازة أسلحة نارية وإثَّارة الشغب وترويع المواطنين، وظل محبوساً على ذمة القضية.

10 يوليـو ٢٠١٣ - محمـد بـدر - مراسـل قناة الجزيرة - قُبِض عليه و إحتُّجِز من قِبَل قوات الأمن بقسم الأزبكية وأتُهم بالتجمهر والإعتداء على رجال الشرطة ومقاومتهم، وظل محبوسًا حتى حكمت له محكمة جنح الأزبكيـة بالـبراءة في ٩ ينايـر ٢٠١٤.

١٤ اغسطس ٢٠١٣ - عبد الله الشامي مراسل قناه الجزيرة - قُبض عليه وظل محبوسًا ١٠ أشهر في سبجن ابو زعبل على ذمـة قضٍايـا حيـازة سـلاح و إطـلاق نـار عـ قــوات الأمــن.

ا غُل اغسطُس ۲۰۱۳ - محمود أبو زيد - مصور في وكالة الانباء البريطانية - قُبِض عليه مصور في وكالة الانباء البريطانية - قُبِض عليه المريطانية - قُبِض عليه - قُبِض - قُبِض عليه - قُبِض - قُبْض - قُ ونقل إلى سبجن ابو زعبل يوم ١٨ اغسطس ولم يصدر عليـه حكـم حتـي الآن.

١٦ اغسطس ٢٠١٣ - متين تـوران - مراسـل تِـرِي فِي قنـاه تِي آر تِي الرِّركيــةُ - قُبـض عليــه في أحدَّاتَ مجلس الفتح وأفرِج عنه في ٩ ديسمبر

۱۷ اغسطس ۲۰۱۳ - شریف منصور - مراسل في قناه الأحرار - تم القبض عليه وحبسه ١٥ يُـوم عـلى ذمّـة التحقيـق في إتهامـات بالقتـل و السروع في قتل المتظاهرين، والإنضمام لجماعة تعمل على خلاف أحكام القانون بغرض تعطيل الدستور والتحريض على أعمال العنـف، ثـم أخـلي سـبيله في ديسـمبر.



واجه الصحفيون العديد من المصاعب خلال الثورة

١٨ اغسطس ٢٠١٣ - محمود محمد عبد اللطيف، محمد حسين، وائل علي، عبد اللطيف السيد، محمد صالح - محررين في موقّع الإسلام اليوم - أُلقي القبض عُليهم و حبسهم ١٥ يوم على ذمة التحقيق في إتهامات في بت مواد تحريضية و أخبار كادبة تهدف لإشاعة الفوضي و إثارة العنف، و أُخلي سبيلهم ٦ مــارس ٢٠١٤.

٢ سبتمبر ٢٠١٣ - محمد ربيع - مدير المركز الاعلامي لحزب الحرية و العدالة - أُعثُقِل من منزله و قررت نيابة بني سويف حبسه ١٥ يـوم في تُهَـم بالتحريـض عـّلي حـرق قسـم الشرطة و حيازة سلاح بدون ترخيص، وظل محبوساً حتى أخلي سبيله يوم ٤ فبراير ٢٠١٤ بكفالــة قدرهــّا ١٠ آلاف جنيــه. ٰ

١١ سبتمبر ٢٠١٣ - أحمد ابو دراع - صحف بو دري في جريدة المصري اليوم - إحالته النيابة العسكرية إلى المحكمة العسكرية المركزية بتهمة نشر أخبار كاذبة حول عمليات الجيش العسكرية وتصوير المجري الملاحي لقناه السويس وإستمر حبسه حتى قضت المحكمة

العسكرية بالاسماعيلية بحبسه ٦ اشهر مع إيقاف التنفيذ.

۱۲ سبتمبر ۲۰۱۳ - عـماد سـید ابـو زیـد -صحفي في بوابة الأهرام - ألقي القبض عليه في ت إليه تهمة تكدير الرآي العام عن طريق نشر أخبار في موقع تابع لجماعت الآخوان المسلمين، و قررت المحكمة بعد شهر إغلاء سبيله بضمان محل إقامته. ٢٠ اكتوبر ٢٠١٣ - غادة عبد الحافظ

صحفية في جريدة المصري اليوم - قضت المحكمة بحبسها لمدة إستبوع و كفالة ٥٠٠ جنيه بتهمية التعدي على أحد قيادي الحزب الوطني المُنحَل عَجَافظة الدقهلية. ٣١ ا**كتوبر ٢٠١**٣ - آيه طارق - مراسلة موقع

كرموز - تم القبض عليها من قبل قوات الأمن أثناء تغطية وقفة للطلاب مؤيدة للرئيس الأسبق محمد مرسي، و وجهت لها إتهامات بحمل منشورات، والتعدي على واجهات محال وسب الجيش وظلت محبوسة في سجن دمنه ورحتي أخلي سبيلها يـوم ٧ ديسـمبر

تصوير: حسام الحملاوي

٣ نوفمبر ٢٠١٣ - صحفي حر - قضت المحكمة العسكرية بسجنه ٦ أشهر مع إيقاف التنفيذ في قضية تصوير مناطق عسكرية

محظورة بمنطقة رفح الحدودية. ۱۵ نوفمـبر ۲۰۱۳ - صحفي بشبكة رصد الإخبارية - ألقت قوات الامن القبض عليه والتحفظ علي جهاز اللابتـوب الخـاص بـه وسـيارته.

و حُبِس على ذمة التحقيق في إتهام بالحصول بطريقة غير مشروعة على سر من أسرار الدفاع عن البلاد وإذاعته، و حكم عليه بالبراءة في ١٠ ابريـل ٢٠١٤.

٢٦ نوفمبر ٢٠١٣ - محمد آمر - صحفي في جريدة الحرية والعدالة - قامت قوات الأمن بالتعاون مع جهاز الأمن الوطنى بالقبض . علىه في اسيوط، و مصادرة جهاز اللاب توب و الكاميرا خاصته. تم إحالته للنيابة و حُبس بتهم التجمهر و التظاهر و إتلاف الممتكات العامة، ثم أُخَلِي سبيله في ٢٠ مارس ٢٠١٤. ٩ ديسمبر ٢٠١٣ - حمادة سعيد - مدير

مكتب جريدة الأهرام في أسيوط - أصدرت

النيابة العامة قراراً بضبطه وإحضاره في إتهامات بالإنضمام لجماعة تُهدد استقرار الوطن، و تنظيم مظاهرات، ونشر أخبار كَاذْبِـة، وأُلقِّي القبض عليـة أثناء خروجيه مـن دٍيوان عام المحافظة، وظل محبوساً حتى أُخَـلِّي سـبيلهُ بكفالـة ١٠ آلاف جنيـه في يـوم ١٧ دیســمبر ۲۰۱۳.

٢٨ ديسمبر ٢٠١٣ - أحمد جيمال عبد الجميد زيادة - مراسل شبكة يقين - قُبض عليه أثناء تُغطية مظّاهـرات طـلاب جامعــة الأزهـر رغـم وقوفه للتصوير من ناحية الشرطة.

تقرر حبسه ١٥ يوماً على ذمة التحقيق فى تُهَم الإنتماء لتنظيم إرهابي وتكدير السلم العام وخرق قانون التظاهر.

۳۰ دیسمبر ۲۰۱۳ - سید المصری - مراسل شبكة يقين - كان يقوم بالتصوير مع أهالي الطالبات بالمدينة الجامعية لجامعة الأزهر، عندما حاءه أحد الضباط وأخذه ليستعلم عـما يقـوم بتصويـره، وبعدهـا قـام بالإعتـداء عليه، ثم حبسه بتهمتي الإشتراك في تنظيم المظاهرات وإحداث الشعب.

۳۱ دیسمبر ۲۰۱۳ - بیتر جرستی و محمد فهمي - صحفيين في قناه الجزيرة الإنجليزية حُكِّم عليهم بالسجن ٧ سنوات في تهم الإسائة لسمعة مصر في الخارج و نشر أخبار

كاذبة لمساعدة جماعة الاخوان الإرهابية. **۳۱ دیسـمبر ۲۰۱۳** - باهـر محمـد - مصـور في قناة الجزيرة الإنجليزية - حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات لإتهامه بنشر أخبار كاذبة، و الإنضمام لجماعة سياسية محظورة و تمويلها،

وحمل أجهزة بث وتصوير غير مرخصة. **٢٥ ينايـر ٢٠١٤** - أحمـد فـؤاد - مراسـل موقع كرموز - تم القبض عليه أثناء تعطية مظّاهـرة لجمّاعـة الإخـوان المسـلمين في سـيدي بـشر، وأتهـم بالتظاهـر دون تصريـح وتعطيـل المرور وحيازة سلاح والإنضمام لجماعة تعمل القانون

و ابريال ٢٠١٤ - عبد الرحمن شاهين -مراسل لبوّابة الحرية و العدالة - تم القبض عليه في مدينة السويس، وحُكم عليه بالسجن ٣ سـنوات في تهمــة التظاهــر وأرتــكاب اعــمال الشغب والعنف.

تم صياغة الجدول الزمني السابق من خلال معلومات تم جمعها من قبل لجنة حماية الصحفيين، وهي جمعية غير هادفة للربح تقوم بتعزيز حرية الصحافة حول العام؛ مؤسسة حرية الفكر والتعبير، وهي جمعية مستقلة مهتمة بالقضايا المتعلقة . بحريــة الفكــر والتعبــير.

تم أيضًا استخدام كتاب «حرية التعبير في مصر والوطن العربي: التقرير السنوي لعام ٢٠١١» والذي تم نشره من خلال الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

أندرسون: «حرية التعبير عن الرأي أمر ضروري بالنسبة لمهمة الجامعة»



طلاب الحامعة أثناء أحد المظاهرات

تقرير: سارة الصفتى

تعتبر الجامعة الأمريكية بالقاهرة مجالاً واسعاً لحرية التعبير عن الرأي في تلك المنطقة من العالم حيث يتم في بعض الأحيان تكميم الأفواه والآراء المعارضة. ومع ذلك، فإن السياسات التي يتم اتباعها حالياً للتعامل مع أمور كالخطب والإحتجاجات والمنشورات قد شهدت تغييرا كبيرًا منذ عام ٢٠١١.

قالت سلمى الشايب، المدير المساعد لمكتب سلوك الطلاب، "كان ذلك شهر قبل الثورة عندما تولت ليزا أندرسون أول فترة لها في منصب رئيسة الجامعة.» وأضافت "أحـد أول قرارتهـا كان خلقهـا وثيقـة لحريـة

قالت أندرسون، رئيسة الجامعة الحالية، للقافلة أنها تشجع حرية التعبير على أساس التعلم من أخطاء الشخص الخاصة.

وقالْت "أعتقد منذ فترة طويلة أن أهم

حقوق الإنسان - وبالتأكيد أهم الحقوق بالجامعـة- ما أسمية بالحـق في الخطأ."

وأوضحت أن جوهر التعلم هو الخوض في وجهات ومجالات مجهولة وبالتالي تصبح أكثر قدرة على إرتكاب الأخطاء والوصول إلى فهم أكثر لأي موضوع من خلال تلك

وأضاقت أندرسون "الجامعة قبل كل سئ، هي مكان للتعلم. ولذلك فإن حرية التعبير - وهـو الحـق في التعبير عـن الآراء والأفـكار لغير تقليدية ورجما تكون خاطئة - تعد شئ ضروري للغايـة بالنسـبة لرسـالة الجامعـة."

وفقًا للشاب، تضمنت ساسة الحامعة الخاصة بحرية التعبير إرشادات أكثر قبل أن تصبح أندرسون رئيسة للجامعة. قبل أن تقوم أندرسون بتعديل السياسة، لم

سياسة الجامعة قبل ٢٠١١

الجامعة أن تمتلك واحدًا.

إلا بعد الحصول على إذن من مساعد العميد قبل ٤٩ ساعة من ميعاد الحدث نفسه. قالت دالیا عیسی مدیر مکتب تنمی

الطلاب "العديد من الطلاب يرغبون في اقامة اعتصامات وكان الأمر منظم ولم يكن هناك أي مشكلة ولم نقوم بالرفض أبدًا، شريطة ألا تعطل العملية التعليمية وتؤثر عــلى الفصـول الدراسـية.»

وقالت الشايب أنه لم يتم منع الطلاب أبدًا من التعبير عن رأيهم ولكن توجد تدابير مثل اشتراط اعتماد النشرات والملصقات وختمهم قبل أن يتم توزيعهم كنوع من أنواع الرقابة الغير رسمية. ومع ذلك واجه بعض الطلاب العقبات في

التعبير عن رأيهم خلال تلك الفترة. خلال عام ۲۰۱۰، تم وقف عدد لمجلة AUC Times لتضمنها مقابلة مع عبدالمنعم أبو الفتوح، والـذي كان عضواً بـارزاً في جماعـةً

الإخوان المسلمين خلال تلك الفترة. وفقاً لأحمد مرسي، رئيس تحرير المجلة خلال تلك الواقعة، فإنه لم يتم الموافقة على المقال منذ البداية من قبل مكتب تنمية الطلاب لأن المقال يتضمن محتوى سياسي يحتاج لموافقة من قِبل المرشد الأكاديي

وقال مرسي "كأحد المطبوعات الطلابية بالجامعة، كان مطلوب منّا أن نُقدم المقال إلى مكتب التنمية الطلابية بالجامعة ليتم مراجعته قبل إرساله إلى المطبعة.»

وأضاف "عندما علم أفراد المكتب عن تلك المقالة مع عبدالمنعم أبوالفتوح، قيل لى أنه يجب أن يتم الموافقة عليها من قبل مديـر مكتـب التنميـة الطلابيـة."

قالت عيسى أن المجلة تم وقفها لأنها لم تمتلك مستشار من هيئة التدريس على الرغم من أنه يجب على جميع منشورات

وأضافت أن مقابلة عبدالمنعم أبوالفتوح

تصوير: سهيلة الشيخ

كانت مسألة مثيرة لأن الأنشطة المتعلقة يكن مسموح بإقامة الإضرابات والإعتصامات بالإخوان لم تكن أمراً محبذاً من قبل الكثير من النَّاس في أعقاب ثورة ٢٥ يناير. ومع ذلك، قال مرسى أنه حـت

أن أصبحت أماني إسماعيل، أستاذ مساعد بقسم الصحافة والإعلام، المستشار الأكاديي للمجلة ووافقت على المقابلة، لم يتم تحريك العدد والموافقة عليه بشكل سريع.

قال مرسى "لم يوافق مدير مكتب التنمية الطلابية[محمد دبور] على العدد وقال أنه تواصل مع ليزا أندرسون - المدير الأكاديمي آنُذاكُ - وأنه يُجب الإنتظار حتى تُجيب. ولعدم وجبود أندرسون في ذلك التوقيت قرر مرسي أن يحصل على موافقة أشرف الفقي، نائب الرئيس للشئون الطلابي، والذي وافق على طبع العدد وقال مرسي أنه كان مُصر للغاية أنّ يحصل على موافقة الإدارة على العدد لأن فريق المجلة كان بعيدًا مَّامًّا

عن أية إنحيازات لأي مجموعة سياسية. وأضاف "أعتقد أن الموقف الذي اتخذناه ورفضنا للاستسلام للضغوط كان مهمًا جدًا وكان السبب وراء حصولنا على حقنًا في نشر المقابلة."

سیاسة ما بعد ۲۰۱۱

وفقًا لرؤساء التحرير الذين تبعوا مرسي، فإن المجلة لم تواجمه تحديات مشابهة بعد تلك الواقعــة.

قال أدهم يوسف، رئيس تحرير المجلة في ربيع عام ٢٠١٤ أنهم كثيرًا ما نشروا مقالات مشيرة للجد دون مواجهة أي رقابة.

وقال "على الرغم من عدم اتفاق بعض الأساتذة مع محتوى المجلة، إلا أنهم كانوا يشجعوننا على معالجة أيدولوجيتنا وأجند نتنـــا. "

وأضاف يوسف أنه وفريق التحرير قاموا بعرض رؤيتهم لمكت التنمية الطلابية ومستشاري هيئة التدريس ولم يعترض أيًا

سهم. وأكد حازم العيسوي، رئيس التحرير الحالى للمجلة، وجهة النظر الخاصة بيوسف المؤكدة لعدم وجود رقابة.

قال العيسوي «لم يحاول أحد التدخل في محتوى المجلة. معظم تعليقات مستشاري هيئة التدريس تتعلق بأمور تقنية وتهدف إلى ضمان واستمرارية الجودة العالية للمجلة واتباع أسس المهنية الصحفية."

وأضاف أنه لا يعلم إذا كان عدم وجود رقابة بالجامعة يوفر مناخ يحمي حرية التعبير أم أن المجلة لم تقوم بنشر محتوى مثير للجدل بها يكقبي يستدعى للرقابة. يتم السماح ببعض طرق التعبير الأخرى دون الحاجـة إلى موافقـة مسبقة.

يتضمن ذلك توريع المطبوعات، التوقيع على الالتماسات وإلقاء الخطب خارج مباني

ومع ذلك فإن وفقًا للسياسة الحالية، الآخر المُنتقد لهم. ومع ذلك فإن وفقًا للسياسة الحالية، الآخر المُنتقد لهم. " " "الاعتمام التي مسموح بها قالت أندرسون "على الرغم من أن... فإن المظاهرات والإحتجاجات مسموح بها

ولكن تطلب إخطارًا مسبقًا. قالت الشايب أن التغيير حدث عندما كان لدى المجتمع المصري كله رغبة في التعبير عن رأيه - ولم يكن طلاب الجامعة الأمريكية

مستثنين من تلك الحالة. وقالت أن تم إنشاء Speaker's Corner في خلال تلك الفُترة لتسهيل عملية التعبير لأعضاء مجتمع الجامعة.

وتم إتاحة المشروع الذي كان يوصف بالمُكانُ "الـذي يحافَظُ عـلى روح التَّحريـر" لأي شخص، أيًا كان الموضـوع أو طريقـة التعبير عنه: إذا كانت من خلال حوارات أو نقاشات أو بواسطة الكوميديا أو الموسيقي أو الفن بشكل عام.

مضاعفات حرية التعبير

على الرغم من إشادة العديد من أفراد مجتمع الجامعة بتلك التغييرات إلا أن بعض المشاكل قد ظهرت بسبب تلك الحريات. وفقًا لتلك السياسة فإنه يجب ألا ينتهك أي حدث حق أي شخص في عد التعاطف معع ولن يتم السماح بالحاق الضرر بالآخرين، أو تشويه الممتلكات، منع الوصول لمبانى الجامعة أو تعطيل الدراسة.

عندما تم تصعيد إضراب الجماعة في ٢٠١٢ وتم إغلاق بوابات الجامعة اعتراضًا على زيادة المصاريف، تم وضع الإدارة والطلاب

على حـد سـواء في موقـف صعـب. قالت الشايب أن المشكلة في موضع إغلاق بوابات الجامعة أنها منعت الناس من تأديـة أعمالهـم أو أي شـئ آخـر يحتاجـون لفعله داخل الجامعة.

وأضافت الشايب "بشكل معين، كان ذلك [انتهاكًا]، ولكن مع وجود تلك الجماهير لأن عدد الطلاب كان كبير، وافقت الجامعة على المفواضات لأن الأمر كان كبيرًا جدًا [واستمر في النمـو].»

قالت عيسى أنه توجد حالات أخرى غير حالة إغلاق البوابات الشهيرة التي قام فيها الطلاب بإساءة استخدام سياسة حرية التعبير.

وذكرت طالب قام مقاطعة أستاذ خلال خطبة كان يلقيها وأصفًا إياه بالمتسلل. وأضافت "جاء أحد الطلاب وبدأ يصرخ في وجه الأستاذ ووجدنا في النهاية أن السبب وراء ذلك هـو إعطاء الأستاذ درجة سيئة

لا تقتصر قدرة مجتمع الجامعة على التعبير الحر إلى الأنشطة التيّ تتم داخل الجامعة، ولكن تم إنشاء عدد من الصفحات المثرة للجدل على موقع التواصل الإجتماعي، فيسبوك. كملحدي ومثليي الجامعة +AUC LGBTQ و AUC Atheists الذين تم إنشائهم منذ فترة قصيرة.قالت جنيف سكاجز المدير الأكاديمي، "إنها لحظة رائعة أن تكون في مصر، لأنَّ البلد تنفتح وتسمح ويائل التواصل الإجتماعي للطلاب

للطالب في أحد الفصول.»

قصص جدلية داخل الجامعة

بالتعبير عن رأيهم." وقد حصلت تلك الصفحتان على اهتمام كبير منذ إنشائهم، مع وجود بعض أفراد

نحن كثيرًا ما نسمع أفكارًا نعتقد أنها خاطئـة تمامًا، طالما لدينا الحـِق في أنِ نقـول ذلك دون ترهيب أو مضايقة، أعتقد أن ذلك سيكون أفضل لنا جميعًا لمعفة ما يتيحه

وبغض النظر عن الدعم الذي حصلوا عليه، إلا أنه من المستبعد أن يقوم أي منهم بنقل نشاطه من الإنترنت إلى الحرم الجامعي. قالت عيسى "وفقًا لميثاق الجامعة، لا نقوم بإنشاء أنشطة على أساس ديني أو سياسي وجنسي." وأضافت "لا شئ يتضمن الفصـــ أو التمييز. "وقالــت ســكامِز أن الجامعة لا تتعامل مع "الأشياء المُجهلة". فشلت القافلة في التواصل مع مديرين صفحـة AUC Atheists و AUC Atheists

حرية التعبير الأكاديمي

للتعليــق .

أما بالنسبة لحرية التعبير الأكاديهية فإن الجامعة واجهت بعض الصعوبات فيما يتعلق بالحرية داخل الفصول الدراسية. ذكرت سامية محرز، مدير مركز الجامعة لدراسات الترجمة، في كتابها "الحروب الثقافيـة في مـصر: السياسـة والممارسـة" حادثـة وقعـت في عَام ١٩٩٨ أنه تـم منـع تدريس أحد روايتها في أحد الفصول من قبل الجامعة بعد شكوى أولياء الأمور من تضمن الرواية لمادة "إباحية".

واجهت الجامعة انتقادات محلية ودولية بسبب تلك الواقعة.

.. قالت سكاجز أن تلك الحوادث تقع في جميع أنحاء العالم ولكنها شخصيا كانت ستقوم بتحذير الطلاب مسبقاً لتجنب مثل تلك الحوادث.وأضافت أنه على الرغم من أن التفكير النقدي هو الهدف الأُسمى في الفصول الدراسية، إلا أن الأمر يصبح "فوضوي" عندما يقوم أحد الطلاب بالاستفهام عن بعض تلك الأشياء.

وقالت "كعضو هيئة تدريس أعتقد أنها مسئوليتنا أن نعمل مع تلك الأسئلة ونتحدث عنهم ولا نقمعها ولكن ذلك قد يعني عدم إنهائك لجميع نقاط محاضرتك." قالَّت سكاجز أن الجامعة تخطو إلى الأمام من حيث حرية التعبير وتأمل أن مجتمع الجامعـة سيكون قادرًا على تحقيق التفاهـم والإحترام لجميع وجهات النظر المختلفة.

بتعارض قانون التظاهرمع حري

تقرير: كريم عبد القدوس

ينص الدستور المصري في المادة ٦٥ علي أن حرية الفكر و الـرأي مكفولـة و أن لـكل إنسّـان حـق التعبير عن رأيه بالقول او بالكتابة، أو بالتصوير، أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر.

وأكد على ذلك رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي في كلمته أمام الجمعية العامة للأمه المتحدة في سبتمبر الماضي، عندما دعا لبناء دولة مصر الجديدة التي تحترم وتفرض سلطة القانون الذي يتساوي امامه الجميع وتضمن حريكة الرأيُّ للجميع.

ومن وجهة نظر البعض فإن ذلك يتعارض مع قانون رقم (۱۰۷ لسنة ۲۰۱۳) والمعني بتنظّيم الدق في الإجتماعات العامة والمواكبّ والتظاهرات السلمية الصادر في نوفمبر ٢٠١٣،

بقرار من رئيس الجمهورية السابق المستشار وقَّد أثار قانون التظاهر تحفظ العديد من

القوي السياسية المعارضة، التي رأت أنه مُقيّد لحقوق التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي. و في ظل هذا القاتون تم القبض على الطالبين بالجامعة الأمريكية عبد الرحمن بغدادي وعبدالله غندور أثناء مظّاهرة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وإنهاء الحكم العسكري. و لا يـزالا يقضيان مدة الحكم داخل السّحن.

تحدث للقافلة محمود بلال المحامي بالمركز المصرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية عن عدم دستورية القانون و تقييده لحرية الفكر والتعبير، موضحاً ان الدستور المصري يعطي المواطن حق التظاهر السلمي بمجرد الإخطار،

فطبقاً للهادة العاشرة من قانون التظاهر فإنه يعطى الحق لجهة الإدارة المتمثلة في وزارة الداخلية لرَّفض الطلب المقدم للتظاهر في حالة حصول جهات الأمن على معلومات جدّية أو ولائل عن وجود ما يهدد الأمن والسلم، على أن يلجأ المتضرر للقضاء، وهو عكس المفروض حدوثه ويتنافى مع المعايير الدولية لتنظيم

وهو ما يتعارض مع قانون التظاهر.

الحق في التظاهر من وجهة نظر بلال. وأضاف بلال أن وزارة الداخلية تُلقى القبض على أي مظاهرة معارضة للسلطة موجب هذا القانون، بينما تشمل المظاهرات المؤيدة للسلطة بكامل الحرية، و هو ما يظهــر إنتقائيــة في تطبيــق القانــون.

وأضاف أن محوجب هذا القانون، تم القبض على العديد من الناس وإلقائهم في السجون

لمجرد النزول في مظاهرات للتعبير عن آرائهم

كما تحدث أحمد الجدامي، المحامي الحقوقي والباحث إلى القافلة عن قانون التظاهـر الـذي يـراه مخالفا للدسـتور. و قال أنه من الظلم مقارنة القانون بأمثاله في بلاد أخري ترعي حرية الرأي و . التعبير، مضيفاً أن القانون عكن أن يعمل في دول ذات مؤسسات قوية وأماكن مخصصة

وياًي هذا في الوقت الذي يدعم فيه البعض قانون التظاهر ضاربين المثل بقوانين تظاهر صارمة في بلاد مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

و في نفس السياق أضاف بلال أنه عند مقارنـــة القانــون بأمثلــة في بــلاد أخــري، يجــب

أن يتم أخذ الحالة السياسية والإقتصادية والإجتماعية في الإعتبار، حيث أن الناس في مصر لا تـزال تسـتخدم حـق التظاهـر كوسـيلة للتعبـير عن مطالبهم الأساسية التي تتوفر لمواطنين الدول الموضوعة في إلمقارنة منذ عقود.

وأضافٍ الجدامي أِن الدولة ليست مستقرة دستورياً وإجتماعياً، وتفتقر إلى الأحزاب والإتحادات القوية مها يجعل التظاهر الخيار الأول لكثير من الناس. فهل يجب أن تسعى الدولة لتنظيم الحق

في الإجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية مع وجود مؤسسات دولة قوية قادرة على توصيل صوتها من خلال القنوات الرسمية، أم تسهيل المظاهرات والإعتصامات لتصبح الخيار الأول للتعبير عن آراء ومطالب المواطنين؟ الأحد ٧ ديسمبر، ٢٠١٤

انتشار الإضراب عن الطعام كوسيلة لاحتجاج المعارضة في مصر

تقرير: طارق البلتاجي وندى منصور

عند ذكر فكرة طرق المظاهرات والمسيرات والخطب المقاومة والعصيان المدني هي أول ما يخطر على بال أغلب الناس عند ذكر طرق الإحتجاج لمقاومة قضية أو فكرة معينة سياسية كانت أو إجتماعية.

ولكن يعد الإِضراب عن الطعام وسيلة غير عنيفة لطالما أستخدمت لإعلان المعارضة من قـل العديـد مـن النشـطاء السياسـيين.

ينطوي الإضراب عن الطعام على التوقف عن الأكلُّ لمدة معينة من الوقت احتجاجاً على قضية أو أكثر، يكون أغلبها ذي طابع

يهدف هذا الفعل إلى استدعاء مشاعر عدم الراحـة مـن جانـب الجهـة التـي يعارضونهـا، عـادة مـا تكـون الحكومـة أو أي مجموعـة قويـة

اثنان من أشهر حالات الإضراب عن الطعام في التاريخ السياسي هم إضراب السجناء الأيرلنديين في ١٩٨٠ وإضراب الثوري مهامًا

ذكرت هيئة الإذاعة البريطانية "الإضراب عن الطّعام من قبل السجناء الجمهويين في سـجن أيرلنـدا الشـمالية أدى إلى خمسـة سـنوات من الاحتجاج مطالبين باعتبارهم فئة خاصة كســجناء سياســيين وليســوا مجرمــين.»

لم يكن الإضراب ناجحًا في تحقيق مطالب السُجناء قبل أن يتم إيقافه في أكتوبر ١٩٨١، عند تلك النقطة كان قد توقى عشرة سجناء

على الجهة الأخري، كانت حالة غاندي تهتلك أجندة ثورية على نطاق أوسع بكثير وأسفرت عن نتانج أكثر إيجابية عن الوضع مع السجناء الأيرلنديين.

أطلق غاندي دعوة الإضراب عن الطعام كمحاولة لدعم دعوات استقلال الهند من الإستعمار البريطاني دون الإضرار بالشعب وهـو الهـدف الـذي تم تحقيقه في ١٩٤٧، بفضل جهـود غانـدى القدائبــة.

وفي الآونـة الأخـيرة، قـام حـوالي ٢٠٠ سـوري

من الذين فروا إلى اليونان من وطنهم الذي مزقته الحرب ببدء إضرابًا عن الطعام في الساحة الرئيسية للعاصمة اليونانية. وقد كانوا قاموا باللجوء إلى هناك في

محاولة للحصول على ظروف أفضل من حيث المعيشة والعمل. خلال الإضراب، والذي بدأ في نوفمبر الماضي، قام اللاجئين بتكميم أفواههم بأشرطة للإشارة إلى رفضهم لتناول الطعام كعلامة للاحتجاج على الظروف المعيشية التي توفرها لهم

الحكومـة اليونانيـة. ولم يتم الإستجابة لمطالب اللاجئين حتى

وانتشر الإضراب عن الطعام في مصر منذ ثـورة ٢٥ ينايـر كوسـيلة للاحتجـاج السـياسي والإجتماعـ

ومن الأمَّثلة البارزة لحالات الإضراب عن الطعام في مصر هي حالة المدون والناشط الطعام في مصر هي حالة المدون والناشط السياسي علاء عبدالفتاح، الذي بدأ إضراباً عن الطعام بعد إلقاء القبض عليه بتهمة الشغب وتدمير الممتلكات العامة واستخدام العنف . ضد قوات الأمن.

انضـم عبدالفتـاح وأختـه سـناء - التـي تـم القبض عليها في يونيو بسبب تظاهرها ضد قانون التظاهر- إلى عدد من السجناء الآخرين في إضراب مخطط له من داخل السجن للاعتراض على حبس السجناء السياسيين.

قال خالد عبدالحميد، أحد مؤسسى حملة الحرية للجدعان، أن أعضاء الحملة قد انضموا للإضراب الذي تم تنظيمه داخل السجن للاحتجاج على حبس السجناء السياسيين.

قال عبدالحميد «[الحركة المشتركة] كان لها أثراً كبيراً على وسائل الإعلام ووصلت إلى العديـد مـن النـاس.»

تم تأسيس الحرية للجدعان في ٢٦ يناير ٢٠١٤ وتهدف إلى حماية حقوق السجناء السياسيين وإعطائهم الحرية التي يستحقونها. في يونيو الماضي، تم الإفراج عن مراسل الجزيرة عبدالله الشامي لأسباب صحية بعد أن دخل في إضراب عن الطعام استمر لمدة أكثر مـن ١٠٠ يـوم.

وقد تم إلقاء القبض على الشامي وسجنه في العَسْطس ٢٠١٣ للتحقيق في حيازته لأُسلحة وإطلاقه النار على قوات الأمن. ومع ذلك، فيوجد العديد من حالات الإضراب عن الطعام احتجاجاً على الإعتقال الغير عادل للسجناء لم تسفر عن نتائج

إىجابــة. قالت مقدمة برامج بقناة النيل للدراما، سماح عبدالرحمين «كآن هناك العديد من حالات الإضراب عن الطعام، ولكن لأنها غير مؤثرة في مصر فلا يقوم الناس متابعتها.» وأضافت أن عدم وجود إهتمام إعلامي جعل من الصعب قياس آثار تلك الإضرابات

على المستوى الإجتماعي والسياسي. قالت نانسي فارس، مواطنة قامت بالمشاركة في الإضراب اعتراضاً على سبجن أنصار جماعة

الْإِخُوانَ الْمُسلمين. وقالت أيضًا أن الإضراب عن الطعام في أغلب الأوقات لا يكون له نتائج ملموسة أو استجابة من الطرف المُعارَض.

قالت فارس «الشعور نفسه هو مایجعلنی فخورة فأقوم بالتخلي عن شئ حتى أظهر للعالم مدى اعتراضي على قضية معينة.» وعلى الرغم من أن الإضرابات دامًا ما تقترن

بالقضايا السياسية والإجتماعية على نطاق واسع، إلا أن تلك الطريقة قد تم استخدامها للاحتجاج على قضايا فردية وشخصية.

قال محمد علي طالب بالسنة الأخيرة بقسم إدارة الأعمال في جامعة مصر الدولية أنه قرر أن يدخل في إضراب بعد أن أجبره والديه أن يقوم بدراسة طب الأسنان ولم يسمحا له بدراسـة إدارة الأعـمال.

قال علي "أخبرت والدي والجامعة بأني مضرب عن الطعام؛ لم أتناول الطعام لمدة خمسة أيام، وبعدها وافقت الجامعة وأهلي عــلى طلبــي.

وأضاف علي أيضًا أن تأثير الإضراب عن الطعام يختلف بشكل كبير مع اختلاف الجماعــة أو الأفراد التي يتظاهـرون ضدهـا فلكل شخص أو جماعة رد فعل مختلف على

الدولة الأولى التي وضعت تشريعات حيادية الإنترنت في القانون العام للاتصالات السلكية واللاسلكيةُ عام ٢٠١٠.

وعلى الرغم من هذا إلا أن كلا من مشجعي ومعارضي فكرة الحيادية ادعوا أن تشيلي لم تنفذ التشريعات بشكل سليم. وتلت تشيلي هولندا التي تبنت هذا الأمر في ٢٠١١. فقد مُنعت بعض شركات المحمول من حجب مواقع محددة أو تغريم المستخدمين مصاريف زائدة لاستخدام خدمات اتصال لا تقوم على

وعلى الرغم من أن شركات المحمول أجبرت المواطنين إلى دفع مبلغ إضافي لتعويض الخسارة إلا أن مشجعي حيادية الإنترنت الخسارة الأمر برمته مكسب للمستهلكين.

إضافة لهذا، فإن شركة الاتصالات المعروفة فودافون تقول أن مستخدميها، من الأفراد وليس الشركات، لديهم الحق في اختيار ما خدمة Open Road والتي تضمن للمستخدم

بلجنة الاتصالات الفيدرالية في ١٤ يناير ٢٠١٤ من خلال محكمة الإستئناف الفيدرالية. اتخَدْت اللجنة قرار الإسقاط هذا لمنع موفري الخدمة من حجب أو إبطاء اتصال

الرئيسَ الأمريكيّ باراك أوبامّا «لا يجب أنّ تعمل الإنترنت بنفس سرعة عمل الحكومة» وطالب لجنة الاتصال الفيدرالية بابتكار قُوانين جديدة تحمي حيادية الإنترنت وتمنع الشركات من الرقابة.

وفي الثاليث من أبريل عام ٢٠١٤ فرض الاتحاد الأوروربي تعديلات حيادية الإنترنت في محاولة لدمتج سياسات الاتصال للبدان الأعضاء. وتنص التعديلات حتى الآن على أن «حركة الإنترنت يجب أن تعامل بشكل متساوي وبدون تمييز أو قيود أو تدخل بغض النظر عن الراسل أو المستقبل أو النوع أو المحتوى أو الجهاز أو التطبيق.» ومسموح للبلدان الأعضاء أن يتطلعوا ويغيروا من نص القانون قبل وضعه في صورته النهائية.

لجوء العديد من الدول لرقابة الإنترنت

تقرير: نورا سويفي

حيادية الانترنت net neutrality تعنى إتاحة جميع و مختلف المحتويات على شبكة الإنترنت دون تمييز أو فرض رقابة عليها أو منعها أو استغلالها بأي شكل من الأشكال من خـلال مقدمـي خدمـة الإنترنـت.

يوجــد مــا يعــرف ب fast lanes والتــ يستخدمها بعـض مقدمـي المحتـوى مثــل جوجل من أجل التفوق على موفرين آخرين وتحقيق ربح أكبر. على الرغم من أن بلدان كثيرة تبنت خطة لتحقيق حيادية الإنترنت إلا أن بلاد أخرى كثيرة حول العالم لازالت تعاني

من التمييرُ في البياناتُ بشكل يومي. اختراق مبدأ حيادية الإنترنت عنع الأفراد من حقّهم للكلام والتعبير والإعلام. لطالمًا كان الإنترنت ملاذاً آمناً للناس حول العالم للتواصل والتعبير عن آرائهم بحرية ولكن استغلال البيانات من خلال موفري الخدمة يقلل من هذه الحريات.

من ضمن البلاد المشهورة بحجب مواقع التواصل الاجتماعي: كوريا الشمالية وإيران والصين وباكستان وتركيباً.

فَكُلاً من فيسبوك وتويتر محجوبان في الصين وكوريا الشمالية وإيران. وتم الاعتراض على وجود الفيسبوك في فيتنام وموقع يو تيـوب ممنـوع تمامـاً في كُل هــذه البـلاد عـدا فيتنام. السبب وراء منتع كوريـا الشـمالية لهـذه المواقع هو منع أي وسيلة للتواصل ما دامت الحكومـة الكوريـة الشـمالية لم توافـق عليهـا وأما عن إيران فهو للحد من التواصل وخُاصة بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٩. وبدأ الحجب في الصين عام ٢٠٠٩ بعد الاحتجاجات السلمية في زينجاينج من قبل القلة المسلمة والتي تحولت إلى احتجاجات عنيفة. ومؤخراً في تركيا تـم منـع موقـع يوتيـوب منـذ مـارس ٢٠١٤ للتقليل من نشر الدلائل على فساد الحكومة قبل انتخابات مارس ٢٠١٤.

وبعد المظاهرات الكبرى في مصر في ٢٥ يناير ٢٠١١ منعت الحكومة التواصل بالإنترنت من وإلى البلد يوم ٢٨ يناير حتى يوم ٢ فبراير. وقامت الحكومة بهذا الفعل لتنهى أي وسيلة للتواصل بين المحتجين لتحد من تنظيم مظاهـرات أخـري.

ومن ناحية أخرى، نجد أن تشيلي هي

المجتمع ككل بإستخدام الفكرة القومية .» كما

أوضح قزيحة ان الإيدولوجية القومية ليست

الوحيدة المستخدمة لحد الحريات لكن من

الممكن أيضا ان تقمع الحريات بإستخدام

يقومون به على الإنترنت. بالإضافة إلى توفير

عمل جميع تطبيقات الإنترنت بشكل حيادي وبدون منع أو رقابة أو أي تدخل من الشركة الموفرة للخدمـة. تم إسقاط قانون الإنترنت المفتوح الخاص

المستخدمين بشبكة الإنترنت. لكن في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠١٤ قال

هل هناك تعارض بين مفهوم حرية التعبير والصالح العام؟



أحد جرافيتي الثورة المصرية

كتبت: أمنية فراج

والتي تعد من أكبر المذابح في تاريخ البشرية الحـزب النـازي (الحـزب القومـي الإشـتراكي للعـمال الألمـان) يرتبـط إسـمه دامًا بهتلـر

من فئات مختلفة من شعبه مثل اليهود والمثليين والمعاقين ذهنيا والغريب أن هذه المذابح كانت مؤيدة من قبل الشعب الألماني انذاك حيث كانت هذه المذابح ترتكب باسم ألمانيا حيث كان هتلر وحزبه يرون أن من مصلَّحة أَلمانيا التخلص من هذه الفئات. ولكن هـل كان حقًّا التخلص مـن هـذه الفئات مـن مصلحة ألمانيا كدولة أم أن القومية الألمانية كانت تستخدم آنذاك من قِبل النظام كي يبرر قمعه لهذه الفئات ولغيرهم من معارضيه؟ وهل هذا هو الحال بالنسبة لباقي النظم

يقول وليد قزيحة، أستاذ بقسم العلوم السياسية ومنسق دراسات عليا، أن القومية لهـ عـدة تعريفات أكثرهم انتشارا هـو أن القومية تقول أن اي مجموعة متل أمة قامة بذاتها يحق لها أن يكون لها دولة قاممة بذاتها ولذلك فهي ليست بالضرورة مرتبطة بقمع الحريات ولكن قمع الحريات يعتمد على طبيعة النظام الحاكم. أضاف قزيحة أن النظم القمعية تخلط بين النظام والدولة والأمة بحيث يصبح النظام هو الدولة وبالتالي للا يسمع النظام آراء معارضيه وبحد حريتهم بصفتهم معارضين للدولة لا للنظام. وأوضح قزيحـة، "النظّام هـو مجموعـة مـن الناس أستلمت السلطة بطريقة ديموقراطية أو ممكن عن طريق القوة.... والنظام مجموعة ناس من الممكن أن يكونوا حزب أو غيره أما الدولة فهي الآلة التي تخدم [الأمة]" ولكنه قال أنه عندما يتم الخلط بين الدولة والنظام

والأمـة ننتهـي بنظـام قمعـي. حيـث أوضـح قزيحـة «الأيدولوجيـة القوميـة مكن تستخدم للقمع فيقول النظام البلد في حالة خطر ومن الممكن أن يخلق أخطار مثل ان حدودنا الشمالية مهددة أو حدودنا الجنوبية مهددة أو ممكن يخترع أشياء مثل أن يقال انّ هناك مؤامرة خارجية وأصابع مستترة وكل ما نسمعه أو سمعناه كلها تبريرات لإستمرار السيطرة على الدولة من قبل فئة بمعزل عن

تصوير: سهيلة الشيخ

الـذى تـولى زعامـة الحـزب وأعتـلى السلطة في

ألمانياً عام ١٩٣٣ والذي ارتكب الهولوكوست

حيث راح ضحيتها أحد عشر مليون مواطن

فكرة الدين او الأخلاق فيُقال أننا مجتمع له إطاره الأخلاقي التي يجب ألا يخرج المجتمع عنها ولكن دون تحديد من له الحق في وضع هـذا الإطار الأخلاقي. وأضاف قزيحة «ممكن أيضا أن يستخدم [النظام] فكرة أن الحريات الزائدة تنقلب الى فوضى وإذا وضع المجتمع في حالة فوضى فهو محتاج إلى قوة تسيطر أضاف قزيحة أن النظم القمعية دامًا ما

تسأل ماهـو أهـم مصـير الأمـة أم حريـة الفـرد وتكون الأجابة أن مصير الأمة أهم ولكن السوال هنا هل حقاً مصر الأمة مهدد بالخطر في ذلك الوقت أو ان الدولة في حاله حرب أو تهر بأزمة تستدعي تضييق الحريات أُم أَن الدولة تقوم بتأزيم الوضع بهدف كبت الحريات. ويرى قذيحة أن حرية التعبير يجب

ان تحـد إذا أدت الى إزاء الآخـر دون مـبرر. يقول معتز ماضي طالب بالسنة الثانية أن هناك تعارض بين مصلحة البلد وحرية التعبير فمصلحة البلد تنتج من حرية التعبير، خصوصًا أن المفهوم الصحيح لحرية التعبير أن يعبر الإنسان عن رأيه مع إحترام الرأى المعارض وإذا كانت مصلحة البلد تختلف عن وجهة نظره فيجب أن يحترم وجهة النظر المخالفة له ويعمل من أجل تقدم البلد، لكنه يرى أنه من الممكن أن يساء إستخدام حرية التعبير خاصة في مجتمع سلبي مثل مجتمع مصر على حد وصفه حيث يرى أنها يجب أن يكون لها حدود لأنها یساء إستخدمها. بینها یری یوسف حلم ي ما يسم يسرى يوسف حدمي، طالب بالسنة الثانية بهندسة الميكانيكا، أن حرية التعبير عن الرأي مهمة ولا يرى أنه مُن الممكن أن يساء إستخدمها فهـوٍ يـرى إن كل إنسان له حرية التعبير عن رأية بأي طريقة دون حدود. كما يرى ان مصلحة البلد

تعتمد على حرية التعبير ولا يري انه يجب أن يتم الحد من حرية التعبير عن الرأي في أي وقت حتى ولو وقت حرب لأنه يرى ان حرية التعبير لن تأذى أحد.

تقـول نـدى احمـِد, ربـة منـزل, ان حريـة التعبير عن الرأي مهمة ولكنها احيانا تستخدم ضد مصلحة البلد. بينها تعتقد هدى أحمد، أن حرية التعبير عن الرأي مهمة ولكن من الممكن أن يساء إستخدامها عندما يحاول كل شخص ان يسيد رأيه دون إحترام " الآراء الأخــري.

كما ترى أحمد أن في أوقات الخطر يجب ان يجتمع الجميع على رأي واحد ونحد من هـذه الحرية لكن يجب ان يكون هذه الرأي في مصلحة البلد حقا وليست في مصلحة فصيل او شخص معين. كما ترى ان من يحد هذه الحرية يجب ان يكون من قبل الأشخاص انفسهم وليس الدولة لأن الدولة تفعل هذا بعنف وهـذ يـؤدي الي التقليـل مـن شـأن الإنسان وإهانته.

يرى دكتور محمد صلاح، مدير أقليمي بشركة أدوية، أن حرية تعبير ان يعبر كل إنسانِ على وجهة نظرة أو رأيه طالماً أنه كن يضر أحد وانها يجب ان تكون في إطار يحترم أُخلاقيات المجتمع.

ويرى أن في بعض الأحيان ربا يُساء إستخدمها عندما تخرج عن أخلاقيات المجتمع وربما تؤدي إلي ضرر الأخر. ويقول صلاح، "من وجهة نظره إداريا من الممكن ان يكون [لحرية التعبير] حدود في بعض الأوقات وفي هذه الحالة بحب إن يكون هناك مصارحة من المسئول في هذا الوقت بأسباب المنع في هذه الفترة.» كما يرى أن هذا يجب أن يكونَ مُقنن و لظروف معينة ويرى أن مصلحة البلد ليست دامًا في قمع الحريات.

فهو يرى أن قمع الحريات رما يؤدي الي إنفجار منها يضر الصالح العام أكثر من حريةً التعبير لأن النظام الحاكم لأ مكن أن يقرر مصلحة البلد دون أن يسمع للشعب.

@caravan auc

تباين الآراء حول مستقبل الديمقراطية في مصر مقارنة قوانين حرية الصحافة والإعلام



أحد المظاهرات في ميدان التحرير

تقرير:سلمى قدري وهنا التمان

يرى أساتذة السياسة مؤخراً أن الحالة الثقافية والتكوينية لمصر لا تسمح بتطبيق الديمقراطية بهذا الشكل، على الرغم من أن الدعقراطية .. كانت واحدة من أهم المبادئ التي طالب بها المصريون في ثورة ٢٠١١.

قال أشرف الشريف أستاذ العلوم السياسية في الجامعـة الأمريكيـة والخبـير في علاقـة النظـام بالشعب والتحولات الديمقراطية في الشرق الأوسط «النظام الحالي في مصر هو غير ديمقراطي ومعادي للديمقراطية ويعتقد ان الديمقراطية تعني تدمير الدولة».

وطبقاً للشريف يريد النظام الحالي تدمير الدولة وفرض السلطة وانتهاك حقوق الإنسان والتخلص من التعددية والحرية السياسية لكي يظل النظام هو الأساس للدولة.

ما هي الديقراطية؟

قال الشريف «إلى جانب الحصول على انتخابات حرة ونزيهة فإن أي نظام ديمقراطي لديه نوعان من الحرية: حرية خاصة وحريةً

الحريات الخاصة تشمل حرية الخطاب وحرية الأديان وحرية الملكية بينها الحريات العامة تشمل ممارسة حقوق الإنسان وحرية تكوين المؤسسات والترشح للسلطة.

أضاف الشريف «تعتبر المشاركة الشعبية مكونـاً هامـاً جَـداً للديمقراطيـة.»

وأضاف الشريف، «تبنى الديمقراطية على أساس فكرة اشتراك الناس في المناخ العام من خلال التصويت والترشح للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات ذات الاهتمام الاجتماعية المشتركة وحرية التظاهر والتعبير . عـن الـرأي في الإعـلام».

ولمنع أستغلال السلطة السياسية لابد أن يكون هناك توازن في المجتمع المدني ليعمل ي كوسيط بين السلطة والمواطنين.

هذا الأمر سيضمن نظام سياسي ديمقراطي يقوم على أساس الضوابط والتوزان والتدقيق

. أضاف الشريف «الـدول الديمقراطية تقوم على أساس القانون وحكم الأغلبية وحقوق

ولصمان تحقيق المساءلة بشكل أكبر تحتاج الدولة إلى إعلام حر ينقد ويستعرض قرارات

علَى الرغم من أن تطور التعليم والاقتصاد يسهل من الوصول للدهقراطية إلا أنها ليست الأسباب الوحيدة لحدوث الدعقراطية على المدى البعيـد.

وذلك لأن وجودهم لا يعني بالضرورة حـدوث الديمقراطيـة.

قالت هيلين ريزو أستاذ الاجتماع في الجامعة الأمريكية بالقاهرة «تعد الديمقراطية بمختلف أشكالها طريقاً لضمان أن الشعب يحكم نفسه أو أنهم ينتخبون ممثلين يأخذون القرارات

السنوات السابقة وتسببت في الحالة الغير ديمقراطية في مصر الآن.

المجتمع بالدولة عِلاقة غير متوازنة تاماً. فالدولة قوية جداً ومسيطرة جداً في حين أن المجتمع غير مسموح له بسلطة توازن قوة

لا يملك المصريون المهمشون وغير المتعلمين فهما سليما وشاملاً للديمقراطية.

قال إبراهيم سمير، جنايني، ٣٥ عاماً «الدهقراطينية هي أن اكون حراً وأن يختفي الله المرابعة ال الــذي أريــد».

خصائت الديم قراطية إلا أنهاما فشلا في ذكر أهـم خصائصها وهـى انتخابـات حـرة ونزيهـة. قالت هبة نبيل، طالبة في السنة الرابغة في كلية الطب جامعة القاهرة « الدعقراطية تعنى أن يكون للناس حق أختيار قائدهم واحزاتهم السياسية وان يكون لهم صوت في العملية الانتخابية في بلدهم. بمعنى آخر الديمقراطية هي أن الحكم يكون ملكا

بالنيابة عنهم في الشئون السياسية».

ما المانع أمام تحقيق الديمقراطية في مصر؟

قال الشريف أن أسباب كثيرة تراكمت خلال

قوة الحكومة

أضاف الشريف «على مر التاريخ كانت علاقة

ووفقاً للشريف فالمؤسسات الأربعة الكبرى في مصر-القوات المسلحة والشرطة والقوة ي تصريح و التنفيذية أن لا ترغب في تطبيق الديمقراطية في مصر لأن الشفافية والمسئولية تأتي جنباً إلى جنب مع الديمقراطية. وهذا الأمر يعني فقدهم للسلطة وكل ما يرافقها

ميزات شخصية وعامـة. أضاف الشريف ان مصر على مر التاريخ لم تمر قط بتجربة دعقراطية فدوماً ما تتبنى الحكومات فكرة أنهم أوصياء على الشعب. قال الشريف «لا عليه الناس خياراً آخر وهكـذا تـدار الامـور في مـصر فالدولـة هـي الـوصي والحامـي للشـعب».

نقص التعليم

وأشافت سمر محمد، ٣٠ عاماً، ربة منزل «ألا تعني الديمقراطية أن يكون لي صوتاً؟ وإن كنت أعيش في بلد ديمقراطي ألا يعني الأمر أن يقدم لأطفالي تعليم مناسب ورعاية صحية

على الرغم من أن سمير ومحمد ذكرا بعض

أضافت ريزو أن مصر بإمكانها إعادة بناء طبقة اجتماعية متوسطة بنظام تعليم أفضل مل يزيد من فرصة تكوين دولة دعفراطية. طبقاً لكتاب حقائق وكالة الاستخبارات الأمريكية فإنه عندما يكف الشعب عن العيش في فقر ستكون دولة مرحبة

تصوير: سهيلة الشيخ

بالديمقراطية بشكل أكبر. كما أشار الكتاب إلا أن الأسباب التي ستؤدي إلى التخلص من الفقر والذي عشل حالةً ٢٠ بالمئة من الشعب المصري هي أحداث تنمية اقتصادية وتعليمية وغو الطبقة الوسطى والمجتمع المدني.

ترى ريزو أن كل الحكومات في العالم تستخدم الإعلام في نشر الخوف من الإرهاب مما يشجع الناس للتخالي عن حقوقهم وحرياتهم المدنية. وما يدعو في السخرية أن عدد من البلدان قد غيرت مسارها وتحولت عن الديمقراطية منذ بدء «الحرب على الإرهاب» وغنو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق

فلم تكتف النظم الحاكمة لتلك البلدان باتباع أساليب التعذيب التي استخدمت في أثناء هذه الحروب (سجن أبو غريب في العراق، وجوانتامو في كوبا)، ولكنها تبنت منطق الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش «إما أَنكُ معنا، أو أنكَ مع الإرهاب.»

كتبت سارة خورشيد الصحفية والكاتبة في نيويــورك تايمــز مقــال رأي بعنــوان دولــة مصر البوليسية الجديدة في نوفمبر الماضي أن الحكومة غالباً ما تستخدم المؤسسات الأمنية لضمان طاعة الشعوب وفي حالة مصر تلعب الشرطـة هـذا الـدور.

وأضافت أن الدولة تعطي الشرطة السلطة للتصرف خارج قيود القانون والدستور مما يقود الناس للخوف على أمنهم وسلامتهم . يحدث ذلك لأنهم يدركون أن القانون لن يحميهم. وبالتالي لا يطالب الشعب بحقه في دولة ديمقراطية تحمي حقوقه وأمنه.

مستقبل ديقراطي

قالت ريزو أن تحقيق الديمقراطية أمر «فوضوي» وفي خلال عملية التحول الديمقراطي هـل النـاس مـن الشـك الدائـم وعـدم الاسـتقرار يوميــة.

يتفق الشريف أن الأمر يبدو محبطاً في الوقت الحالي ولكنه متفائل جدا من احتماليةً إنتاج مصر تُعقراطية على المدى الطويل. يقول إيهاب سلام المحامي ومستشار التدريب «أرى أن زخم الثلاث سنوات الماضية بأحداثهم قد أدت لطفرة في

درجة وعي واهتمام المواطنين بالشأن العام. فضلاً عن الإنخراط الإيجابي للشباب في الحياة السياسية وهما الشريحة الأكبر؛ كل ذلك يعد بيئة مناسبة لنمو تيار مدافع عن الحريات والديمقراطية يصعب احتوائه أو تجاهله.»

قال الشريف «أرى عدم وجود عائق ليحقق المجتمع المصري الديمقراطية.» وأضاف، «انظروا للشورة الفرنسية كمشال فقــد اســتغرق الشــعب الفرنــسي عقــود ليصلــوا لحالهم اليوم. ومصر لا تختلف كثيرا.»

في دستور ۲۰۱۲ ودستور ۲۰۱٤

تقرير: فريق القافلة

دستور ۲۰۱۲ و ۲۰۱۶

المادة ٤٨ من دستور ٢٠١٢

حرية الصحافة والطباعة والنشر وسائر وسائل الإعلام مكفولة. وتؤدى رسالتها بحرية واستقلال لخدمة المجتمع والتعبير عن اتجاهات الرأى العام والإسهام في تكوينه وتوجيهـ في إطار المقومات الأساسية للدولة والمجتمع والحفاظ على الحقوق والحريات والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ومقتضيات الأمن القومي؛ ويحظر وقفها أو غلقها أو مصادرتها إلا بحكم قضائي. والرقابة على ما تنشره وسائل الإعلام محظورة، ويجوز استثناء أن تفرض عليها رقابة محددة في زمن الحرب أو التعبئة العامة.

المادة ٤٩ من دستور ٢٠١٢

حرية إصدار الصحف وتملكها، بجميع أنواعها، مكفولة مجرد الإخطار لكل شخص مصرى طبيعي أو اعتباري. وينظم القانون إنشاء محطات البث الإذاعي والتليفزيوني ووسائط الإعلام الرقمي وغيرها.

في مقابل المادة ٧٠ من دستور ٢٠١٤

حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة، وللمصريّين منّ أشخاص طبيعية أو اعتبارية، عامة أو خاصة، حـق ملكيـة وإصـدار الصحـف وإنشـاء وسـائل الإعلام المرئية والمسموعة، ووسائط الإعلام الرقمي. وتصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون. وينظم القانون إحراءًات إنشاء وتملك محطات البث الإذاعي والمرئي والصحف الإلكترونية.

المادة ٧١ من دستور ٢٠١٤

يحظر بأى وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها. ويجوز إستثناء فرض رقابة محددة عليها في زمن الحرب أو التعبئة العامة.

ولا توقع عقوبة سالبة للحرية في الجرائم التي ترتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون.

المادة ٧٢ من دستور ٢٠١٤

تلتزم الدولة بضمان استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام المملوكة لها، ما يكفل حيادها، وتعبيرها عن كل الآراء . والاتجاهات السياسية والفكرية والمصالح الاجتماعية، ويضمن المساواة وتكافؤ الفرص في مخاطبة الرأى العام.

المادة ٢١٥ من دستور ٢٠١٢

مسئولاً عن ضمان حرية الإعلام مختلف صوره وأشكاله والمحافظة على تعدديته، وعـدم تركـزه أو احتـكاره، وعـن حمّايـة مصّالـح الجمهـور، ووضـع الضوابـط والمعايـير الكفيلـة بالتزام وسائل الإعلام المختلفة بأصول المهنة وأخلاقياتها، والحفاظ على اللغة العربية، ومراعاة قيم المجتمع وتقاليده البناءة. في مقابل

يتولى المجلس الوطنى للإعلام تنظيم شئون

البث المسموع والمرئى وتنظيم الصحافة المطبوعية والرقمية وغيرها. ويكون المجلس

مادة ۲۱۱ في دستور ۲۰۱٤

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الفنى والمالي والإداري، وموازنتها مستقلة. ويختص المجلس بتنظيم المجلس بتنظيم شئون الإعلام المسموع والمربي، وتنظيم الصحافة المطبوعة والرقميــة وغيرهــا.

ويكون المجلس مسئولاً عن ضمان وحماية حرية الصحافة والإعلام المقررة بالدستور، والتحفاظ على استقلالها وحيادها وتعدديتها وتنوعها، ومنع الممارسات الاحتكارية، ومراقبة سلامة مصادر تمويل المؤسسات الصحفية والإعلامية، ووضع الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام الصحافة ووسائل الإعلام بأصول المهنة وأخلاقياتها، ومقتضيات الأمن القومي، وذلك على الوجه المبين في القانون. يحدد القانون تشكيل المجلس ونظام عمله والأوضاع الوظيفية للعاملين فيه. ويؤخذ رأي المجلس في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال

مادة ۲۱٦ في دستور ۲۰۱۲

تقوم الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام على إدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة، وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان التزامها بأداء مهنى وإدارى واقتصادى رشيد.

في مقابل مّادة ۲۱۲ في دستور ۲۰۱٤

الهيئــة الوطنيــة للصحافــة هيئــة مســتقلة، تقــوم على إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة وتطويرها، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها واستقلالها وحيادها، والتزامها بأداء مهني، وإداري، واقتصادي رشيد.

ويحدد القانون تشكيل الهيئة، ونظام عملها، والأوضاع الوظيفية للعاملين فيها. ويؤخلُ رأي الهيئةُ في مشروعات القوانين، واللوائح المتعلقة بمجال عملها.

شارك في الكتابة: صفاء مجدي، نورهان البري، هنا التمان, سلمي قدري، سارة أباظة،

مطلوب صحفيين ومحررين ومصورين للعمل بالقسم العربى بالفصل الدراسي القادم إذا رغبت في التقدم، ارسل لنا على caravannews@aucegypt.edu

أو قم بزيارة مكتب التحرير JAMEEL P028



صورة من أحد مسرحيات الجامعة

تقریر: صفاء مجدی

باعتبارهـا «تكويـن صغـير لمـا يحـدث في مـصر» - كَمَا وصفها النَّستاذ والمَّخْرِج المسرحيَّ محمود اللوزي- فإن الجامعة الأمريكية لم تسلم من الرقابة الفنية على كل ما تنتجه من مسرحيات، شأنها في هذا شأن كل المصنفات الفنيّــةُ التــي تنتــج خــارج أســوار الجامعــة.

قَال اللوّزي «يتم إرسال نسخة من النص المسرحي لهيئة الرقابة الفنية الحكومية وفي حالة النصوص الإنجليزية يتم إرسال ترجمة للنـص باللغـة العربيـة في نسـختين ورقيـة وإلكترونية. يطلع على النص ثلاثة أفراد في

مُكْتِبُ الرقابِـة كُلّ منهـم عـلى حـدة.» أضاف اللوزي أنه إذا احتوت المسرحية

على أي شعائر دينية تتأكد الرقابة من أدائها بشكل سليم، وإذا تعرضت لقضية دينية يجب مراجعتها من قبل الأزهر أو الكنيسة أولاً للتأكد من أننا نعرض للناس الدين السليم. لكن لا يتوقّف الأمر عند النص المسرحي فقط، فيجب كذلك التأكد من أن الأزياء المستخدمة في العرض تتوافق مع التقاليد وتراعي الأخلاق

تابع اللوزي «وبعدها يجب علينا إخب الرقابة ميعاد البروفة الأخيرة فيرسلون رقيباً أو اثنين أو حتى خمسة رقباء لمشاهدة المسرحية للتأكد من مراعاة الأخلاق المصرية ومن أننا نتـصرف كمواطنـين صالحـين.»

أما عن معايير الرقابة قال اللوزي أنها معايير ثلاثة ثابتة في أي مكان في العالم وهي

الرقابة على أي محتوى دينى أو سياسي أو جنسي. ورجا لا تمنع الرقابة المسرحية بشكل كامل ولكن يتوقف الأمر فقط على حذف مشاهد معينة أو تغيير أجزاء من النص

ولكن يبدو أن معايير الرقابة قد تختلف من وقت لآخر ومن مكان لآخر تبعاً للوضع الحالي للدولة؛ فما قد يسمح بعرضه الآن قد يتم منعه مستقبلاً ولكل تصريح فترة زمنية

أرشيف القافلة

قال اللوزي «أذكر مسرحية سليمان الحلبي التي تزامن عرضها مع الغزو الأمريكي للعراق. أرسلت الرقابة حينها خمسة رقباء للاطلاع على المسرحية وكانوا قلقين للغاية.» جدير بالذكر أن مسرحية سليمان الحلبي تتناول

قضية الاستقلال مها سبب قلق الرقباء. لكن أكد اللوزي أن الأمر عادة لا يتوقف عند الرقابة قائلاً «غَالباً ما يكون الرقيب أكثر تفتحاً وقبولاً عن الجمهور ولا يعني حصولك على تصريح الرقابة أنك لن تواجله مشاكل

ويذكر اللوزي مسرحية ماندراجولا لمؤلفها نيكولو ميكيافيلي كمثال على تدخل الجمهور في عرض العمل الفني أو منعه. عمل اللوزي في هذه المسرحية كممثل عام ١٩٩٢ واعترضت الرقابة عليها لأنها بنيت على فكرة التخطيط لإيقاع امرأة في علاقة غير مشروعة وشارك في هـذا التخطيط رجـل ديـن مسـيحي منحـرف

والـذي لعـبُ دورهُ اللـوزيُ. أكمـل اللـوزي «حصلـت المسِرحيـة عـلٍ تصريح الرقابة، وفي يوم العرض أخبروهم بأن المسرحية ستمنع.» تواصل اللوزي مع مكتب العلاقات العاملة في الجامعة للاستفسار عن سبب المنع وأخبروه أنه كان بين الجمهور سيدة مسيحية رأت أن ما قدمته المسرحية مسيئاً لدينها واعتبرته هجوماً على الديانة

مــما يدعــو للسـخرية أن ميكيافيــلي مؤلـف المسرحية كان مسيحياً بالأساس. وأضاف اللوزيّ» أخبروني وقتها أننا لو سمحنا بعرض هذه المسرحية فسيظهر من يسال إذا لماذا لا تسمح بعرض ما قد يسئ للأزهر أو الدين

ولهذا يرى اللوزي أنه يوجد نوعان من الرقابة: الرقابة الحكومية والرقابة الاجتماعية التي تحدث حين يقرر الناس مقاطعة إنتاجِك الفنتي، وقال «لن تمنعك الحكومة مثلاً في أمريكا من عرض مسرحية معادية لإسرائيل لكن غالباً ما سيقاطعك الجمهور.»

وعلى عكس المتوقع أكد اللوزي أنه في أحيان كثيرة يطلب الرقباء من صناع الفن إنتاجً مسرحيات جادة وسياسية. قال اللوزي «أَن يَخرج الجمهور كبته وغضبه من خلالً عرض مسرحي خير من الخروج في مسيرات ومظَّاهـراتَ فيُّ الشـوارع.» لكـن عـلى النحـو الآخر قد يطلب الرقباء إنتاج مسرحيات خفيفـة وكوميديـة.

منع مسرحيةً من العرض لا يعني بالضرورة أنها جيدة الصنع أو أنها تحمل فكرة مشرة للجدل. قال اللوزي في هذا الشأن أنه في كثير من الأحيان قد تمنع الرقابة مسرحية لأنها

لكن الناقد السينمائي المصري جوزيف فهيم لديه وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بالرقابة المسرحية. فهو يرى أن للمسرح النصيب الأقل من الجمهور وبالتالي لا يعبأ الرقباء بالتدقيق فيه. كها قد أبدى فهيم دهشته حين عَلم

بوجود رقابة على مسرح الجامعة الأمريكية. قال فهيم «أنا أذكر في ٢٠١١ مسرحية «مشروع بصي» التي تم عرضها على مسرح الجامعة الأمريكية وهي عبارة عن مونولوجات تعرض لمشاكل الشتباب والبنات في المجتمع المصري، ولكن حين مت محاولة عرضها خارج أسوار الجامعة وتحديداً في مركز الإبداع الفني لم يفلح الأمر.» ففهيم يرى أن الرقابـة عـلى المسرحيـات في مـصر لا تصـدر مـن هيئـة الرقابـة بالمقـام الأول ولكـن مـكان العرض هو ما يحدد إن كان من اللائق عرض المسرحية أم لا.

ويتفق اللّوزي في نفس النقطة حيث قال « يمكنني الحصول على تصريح بعرض مسرحية داخل أسوار الجامعة لكن لا يمكنني الحصول على تصريح لعرض نفس المسرحية في جامعة القاهـرة.» فمسرحية سليمان الحلبـي التـي تم الإشارة لها مسبقاً سمح بعرضها داخل الجامعة ولكن لم يسمح بعرضها في جميع دور العرض الخاصة والعامة.

وصف اللوزي الوضع الحالي للرقابة في مصر بأنه «وضع كوميدي» وبعد فترة يعتاد الفنان الأمر ولا يشعر بنفس الغضب كما كان الأمر في بدايته. بينها يرى فهيم أن الوضع الحالي «هـو الأسـوأ في فـترة عملـه خـلال ال ١٥ سـنةً

قال فهيم «لدينا الآن من العوائق والمحظورات أكثر مما سبق.» ويرى أنه ربا يكون الجمهور جزءاً من المشكلة ولكن في الواقع النظام الحاكم هو ما عشل المشكلة الأُكبر.

قال فهيم «يعتبر النظام كل اختلاف معه تهديد. ولا يتوقف الأمر على النظام فقط ولكن هناك الإعلام الذي لا يكف عن اعتبار جميع المعارضين إما إخوان أو إرهابيين. انظروا لما حدث مؤخراً لخالد أبو النجا.» مشيراً هنا لما تعرض له أبو النجامن هجوم حاد في وسائل الإعلام حين وصف الرئيس عبد الفتاح السيسي بأنه فاشل. ولكن ماذا لو اختفت الرقابة؟ قال اللوزي «ناقشت مع طلابي الأمر من قبل وكانت ردودهم بأن الناس سيرتكبون الفاحشة في العلن كما لو كانت الرقابة هي الضمان للأخلاق. وهذا اعتقاد خاطئ للأسفّ تم زرعه في عقول الكثيرين.»

ويرى فهيم أن السنة التي تلت ثورة ٢٥ بناير مباشرة كانت أشبه باليوتوبيا وكانت أقرب للمثالية لكن على الرغم من هذا حين ناقش مع زملائه فكرة إلغاء الرقابة بدا الأمر مستحيلاً. أضاف فهيم « أنا نفسي أكره الرقابة وأراها بلا فائدة ولكن يحتاج الجمهور رقابة وسيتطلب الأمر طفرة في المجتمع للتخلص من الرقابـة نهائيـاً.»

التعبيروالرقابةالفن الأعمال الفنية الدينية: بين حرية

تقریر: صفاء مجدی

محكوم على أفلام مثل [نوح] -ذو الإنتاج السينمائي الأمريكي الضخم والدعايـة الواسـعة-دامًا المنع في مصر بحجة أنها تجسد صور الأنبياء وهـو ما تعارضه دامًا المؤسسات ... الدينية كما أُنها غالباً تثير غضب الجمهور، لكن ماذا عن حرية التعبير؟

وفَقاً لوكالة الأنباء العالمية سي إن إن، فقد دعت مؤسسة الأزهر الشريف في أبريل ٢٠١٤ إلى منع عرض فيلم يُجسد شحصية النبي نُوح عليه السلام. كما أمدت رفضها لأي فيلم يجسد الأنبياء أو الصحابة.

... وجاء في البيان أن «هـذه الأعـمال تتناف ع مقامات الأنبياء والرسل، ومس الجانب العقّدي وثوابت الشريعة الإسلامية، وتستفز مشــاعر المؤمنــين.»

وفي عام ٢٠٠٦، تم منع عرض فيلم شفرة دافناشي بعد اعتراضِ الكنيسة المصرية عليه. وفقاً لجُّريدة الغيد، أكد وزير الثقاُّفة الأسبق فاروق حسني أمام النواب المصريين أن «الرقابة رفضت عبرض الفيلم لانه عس بالدبانة المسيحية».

وأضاف «لن يعرض الفيلم في مصر واتفقت على ذلك مع الشركة الموزعة». كما تعرض الفيلم لانتقاد شديد من جانب الكنائس المصرية في بيان يحمل توقيع البابا شنوده الثالث بطَّريدك الأقباط الارثوذكس، ورؤساء الكنائس المسيحية في مصر، ويعتبر أن «الفيلم يزيف التاريخ وعلم الاثار وتقوم وقائعه على

قال حسين حمودة الأستاذ بقسم الحضارة العربيـة الإسـلامية في الجامعـة الأمريكيـة أنـه لا يوجد قانون واضح عنع عرض هذه الأفلام ولكن توجد محظورات مثل تجسيد النبي محمد عليه الصلاة و السلام أو الصحابة.

وأضاف «منع الأفلام ذات الطابع الديني كان موجود دامًا في تاريخ السينما المصرية. و في بعض الحالات مثل فيلم نوح لم تصدر الرقابة قراراً رسمياً منعه ولكنه منع بناء على طلب الرأي العام.

بمعنى آخر منع عرض فيلم نوح على . أسـاس الأعـراف الشـفوية».

وأوضح حمودة أنه عادة ما تمنع هذه الأفلام حتى قبل التفكير في محتواها وهو ما يعد أمراً غير منطقياً، «في مرات يتم المنع من بداية مبكرة حتى قبل أن يضع المؤلف كلمة واحـدة في النـص.

ويتمنى حمودة «أن يكون المنع غير مبن فقط على فكرة مسبقة ولكن من المفترض أن يشاهد الرقباء الفيلم أولاً ومن ثم يتم اتخاذ قرار المنع أو العرض».

فيلم الرسالة لمخرجه السوري الأشهر مصطفى العقاد مثال كلاسيكي للأفلام التي منعت من العرض، حيث قام الفيلم بتشتّخيص «حمزة بن عبد المطلب» وهو عم النبي محمد. ولكن مؤخراً تم السماح بعرض الفيلة على القنوات الفضائية والقنوات الرسمية للدولة. ويرى الأستاذ حمودة أن الفيلم لم يحتو على ما يسئ للدين بأي شكل

ولم يكن هناك مبرراً كافياً لمنعه. قالت عرب لطفي الأستاذ في قسم الفيلم في الجامعة الأمريكية «عند منع عرض فيلم عبقري مثل فيلم الرسالة فأنت هكذا تسمح لأشـخاص ضيقــي الأفــق بالتحكــم والســيطرة.» ً

وأضافت «الطريقة السليمة هي السماح بعرض الفيلم والسماح كذلك بالآراء المعارضة للفيلم. فالإختلاف في الرأي مع صناع الفيلم أو فكرة الفيلم لا يعنى بالضرورة منع عرضه. كناقد مثلاً لدى الحق في التعبير عن رأيي في الفيلـم ولكـن لا يسـمح لي منعـه». و عـن ردود أفعـال الجمهـور التـي قـد

تكون أحياناً مبالغ فيها، يرى الأستاذ إبان علىم الاجتهاع والمتخص في علم أجتماع الأديان وعلم التحليل النفسي أنه من الفروض أن يكون لكل شخص الحق في التعبير عن نفسية بالطريقة التي يراها مناسبة ولكن عالباً ما ينتهي الأمر بكارثة. أضاف موريسون «لازلت أذْكر مثالاً على ما حدث في فرنسا حين تم عرض فيلم يعادي المسيحية. فقام الناس بالمظاهرات و ألقوا

بالمتفجرات على دور العرض». ويرى موريسون أن أفلام مثل نوح وآلام المسيح لم تكن معادية للأديان أو مسيئةً للجمه ور ولكن الجمهور لم يحبذ فكرة تجسيد نــوح أو المســيح.

وموریسون لا یری أنه یجب منع هذه النوعية من الأفلام لتجنب هذه المشاكل ولكن يجب حماية الفنانين من الجمهور

والأفضل من هذا وذاك رها هو أن يتعلم الجمهور تقبل هذه النوعية من الأفلام. علق موريسون على هذا الأمر قائلاً «عملية تغيير عقلية الجمهور نحو هذه الأفلام هي عملية معقدة وطويلة وسيكون من الصعب أن يتعلم الناس فكرة أن ما يظنه الآخرون ليس من شأني. فإن لم يعجبني فيلم ما، فأنا لست مجبراً على مشاهدته. هذا الأمر يختلف عـن الأفـلام التـي تسـتهدف مبـاشرة اسـتفزاز

الجمهـور أو التحريـض عـلى العنصريـة». عـلى جانـب آخـر يـرى أمـير رمسـيس مخـرج فيلم «عن يهود مصر» أن عادة لا يتدخل الجمهور في قرار المنع أو العرض وأن الأمر له لقــرار الرقاب

قال رمسیس «قد تتدخل مؤسسات أخرى في قرار منع الفيلم أو عرضه مثل الأزهر والكنيسـة».

من الجدير بالذكر أن فيلم «عن يهود مصر» منع من العرض لفترة «لأسباب أمنية» ولكِن سرعًان ما عاد لـدور العـرض.

أضاف رمسيس «تم منع الفيلم لأنه يناقش قضية حساسة وهي فترة وجود اليهود في مصر. وتعتبر هذه الفترة غامضة ولا يوجد توثيق واضح لما حدث حينها».

على الرغم من هذا مكن رمسيس من تصوير وإخراج الجزء الثاني من الفيلم الذي عـرض خُـلال الصيـف المـاضي.

ولا يرى رمسيس أي تغير في حال الرقابة في مصر في الفترة الأخيرة؛ لكنه يحمد الله على عدم تقعيل قانون الرقابة الذي تم وضعه في

عام ١٩٧٦ لأنه كان من أكثر القوانين صرامة حبث اتسمت هذه الفترة من تاريخ مصر محاربة الإسلاميين المتطرفين بكل الطرق

تحدث رمسيس عن اجراءات عرض أي فيلم على الرقابة والتي تبدأ بعرض النّص السينمائي على الرقابة أولاً وفي حالة الموافقة عليه تعطي الإذن للمخرج بالتصوير ولا يتم عرض الفيلم إلا بعد عرضه على الرقابة أولاً. قال رمسيس «لكل فنان حس رقابي مختلف، ويعرف جيداً المشاهد التي سيعلق عليها الرقيب في فيلمه. والرقابة غالباً تبحث عن ما عس السياسة أو الأخلاق».

تتوقف القارلة عند حد الأفلام ولكن تعرضت الكثير من الأعمال المسرحية والأدبية للرفض مثل مسرحية «الحسين شهيداً» للكاتب عبد الرحمن الشرقاوي وروايـة «أولاد حارتنـا» لنجيـب محفـوظ والروايـة الأخيرة للكاتب كرم صابر «أين الله».

قال الأستاذ لطفي» منع أي فيلم من العرض هـ و أمر ظالم وليس من حق أحد. فمثلاً حين يعمل طلابي على فيلم أو مشروع لا أتدخل وليس من حقي إخبارهم بما يجب أو لا يجب قوله. يجب أن يدرك الناس الفرق بين النقد والرقابة».حاول مراسلو القافلة التواصل مع أعضاء من هيئة الرقابة على المصنفات الفنية ولكن دون جدوى كذلك تمت المحاولة للاتصال بغرفة صناعة السينما الذين عبروا عن احترامهم لأي قرار يصدر من الرقابة وامتنعوا عن الإدلاء بأي تصريحات أخرى.

الأسباب وراء تشديد الرقابة على السينما والتلفزيون غياب الرقابة على الأفلام

تقرير: ماري أرافاني

اعتاد الشعب المصري مشاهدة الأفلام وبرامج التلفزيون منذ الصغر رغم مشاهدها المحذوفة وحواراتها المعدلة تبعاً لما تفرضه المسئولية المجتمعية وما لا يضر الصالح العالم.

نشر في مجلة (ألفًا فيلً) المتخصصة في الإعلام والفيلم والتلفزيون مقال بعنوان «حماية المجتمع ورفع المحظورات» قالت فيه دينا منصور «أنشئت الرقابة على السينما في مصر بشكل رسمي في عام ١٩١٤ من خلال القصر والسفارة الإتجليزية وكانت تدار من خلال وزارة الداخلية ولم تكن تهدف للحفاظ على الأخلاق والعادات والقيم ولكنها كانت ضرورة سياسية وحربية للاهتمام بشئون الأمن القومى ولهذا السبب كانت تدار من خلال وزارة الداخلية».

فهذا يشير إلى أن الرقابة كانت موجودة في مصر بشكل غير رسمي منذ بداية السينما في بداية القرن العشرين وأن المعايير الأخلاقية الموجودة الآن لم تنشأ إلا لأسباب ثقافية.

رما تبرر الاعتبارات السلوكية الموجودة بين العرب والمسلمين الحاجة لفرض رقابة ولكنها لا تبرر المساس أو التغيير الذي يحدث في حقوق الملكية الفكرية.

قالت ميرفت أبو عوف، أستاذ في قسم الصحافة والإعلام في الجامعة الأمريكية «أنه أمر غير قانوني وغير أخلاقي لأنه يضربهدف القصة. لو كنت منتج أو مخرج أو حتى ممثل فكنت سأقاضي أي شخص يحذف مقاطع من عملي لأنه في نهاية الأمر هناك رسالة أريد توجيهها للجمهور ويمكن أن تدمر هذه الرسالة بحـذف أجـزاء مـن العمـل الفنـي.»

يوجد في مصر غرفة صناعة السينما المصرية التي تضع مجموعة من القوانين واللوائح التــ تحـد مـدى ملائمـة المحتـوى الفنـي

ولكن للأسف أدت هذه القوانين بشكل أو بآخر إلى ارتفاع نسبة الرقابة الذاتية في الإعلام المصرى. تعتقد أبو عوف أن معظم المخرجين المصريتين يلجأون إلى فرض الرقابة الذاتية بِدلاً من أن تقوم الرقابة بهذه التعديلات في أعمالهـم الفنيــة.

قالت مروة رجاء الأستاذة في قسم الصحافة والإعلام «يفضل الناس فرض قوانينهم الخاصة الفيلم محمد السبكي وإلغاء قرار المنع.

بدلاً من اتباع قوانين الآخرين لأني لن أفضل التعامل مع شخص يُخبرني بما يجبُّ حذفه أو

وتابعت رجاء «أنا لا أريد تحدي أي شخص ولا أريد أن يجبرني أي شخص على تغيير شئ ولهذا فأنا أضع لنفسي القوانين واللوائح والتي قد تكون أكثر شدة من قوانين الرقابة.»

هـذا الأمـر يخلـق تناقضاً فبـدلاً مـن أن يدعـو الفنانون إلى المزيد من حرية التعبير فإنهم يفرضون على أنفسهم المزيد من القيود. يمكن تفسير الأمر بأن الرقابة في مصم

قامت بدورها على أكمل وجه لدرجة أنّ الناس أنفسهم يلجأون لرقابة ذاتية أكثر شدة من تلك التبي تفرضها السلطات. قَال أحمد عبد الله مخرج أفلام مصري

مثل ميكروفون وهليوبوليس أن صناع الأفلام في الـشرق الأوسـط يعلمـون أن الأمـر ليـس سـهلاً والسبب في هذا ليس رقابة السلطات فقط ولكن أيضًا الرقابة المجتمعية.

فيلم حلاوة روح هو الأخير في سلسلة الأفلام التي أثارت جدلاً كبيراً في قطاعات كبيرة في المجتمع. تم عـرض الفيلـم في الثالث من أبريل ثم تم حذفه من دور العرض بأمر حكومي بعد العرض بعدة أيام.

في القيلم، تؤدي الفنانة هيفاء وهبي -التي تلعب دور البطولة - مشهداً شبه مثير وترتدي فيه ملابس يعتبرها المجتمع المصري ملابس مثيرة وتحاول إغراء مجموعة من الذكور المفتونين بها.هـذا الفيلم -الـذي يحـوي مشهداً لولـ مغـ مفتـ ون بشـ خصية وهبـي في الفيلـم مما أدى لحدوث واقعة تحرش جنسي- سبب نقداً لاذعاً أدى على الفور إلى تدخل رئيس الوزراء المصري ليأمر منع الفيلم حتى صدور

مدح المجلس المصري للأمومة والطفولة قرار رئيس الوزراء بوقف الفيلم واصفين الفيلم ب»الخطر الأخلاقي» الذي قد «يؤثر

سَلباً على أخلاق المجتمع». وتشير تقارير الإعلام أن كريم الأبنودي، الطفل الذي شارك وهبي في الفيلم، تعرض للمضايقة في الشارع متن قبل الجمهور

يـوم ألسـابع والعشريـن مـن نوفمـبر، قبلـت محكمة القاهرة طلب استئناف قدمه منتج

واستطرد عبدا الله «أنا لا أواحه مشكلة كبيرة مع الرقابة لأني قصصي التي أقدمها عادة ما تروى من خلال أكثر من طبقة. فالأمر هـو اختيـار فنـي».

لهيئة الرقابة على المصنفات الفنية ووكيل وزارة الثقافة هـو في الأصـل صانـع أفـلام ومـن ضمنها أفلام ناجحة مثل فيلم كلم ماما وفيلـم بـون سـواريه.

وفي لقاء صحفي مع مدى مصر في يناير ٢٠١٤ سئل عوض عن كيفية وصوله لمنصب رئيس هيئة الرقابة فقال «حينها حدثني محمد صبرة وزير الثقافة عن هذا الأمر هاتفيا رفضت الحديث في الأمر لمدة أسبوع لأني كمخرج أفلام كأنت لدى مشكلات كثيرة ي مـع الرقابـة.»

تابع عـوض «ثـم أخـبرني مخـرج الأفـلام المصري ومثلي الأعلي على بدرخان التالي «طوال حياتك كنت تطالب بالتغيير وحين أصبح الامر بين يديك تقابله بالرفض؟ لماذا؟ فدعاني الأمر للتفكير في العرض.»

المشكلات مثل فيلم أسراء عائلية لهاني فوزي والفيلم الوثائقي الميدان المرشح للأوسكار للمخرجة جيهان نجيم، إلا أنه مكن من الموافقة علي خمسة أفلام ذات مواضيع حساسـة مـن ضمنها فيلـم فـرش وغطـا لعبـد

قال عوض «أكبر تحدي هو تغيير عقلية

قرارات الرقباء أو حتى يطالبون الرقباء بفرض حـدود وقوانين أكـثر وفي ناحيـة أخـرى هنـاك من يطالبون بتوسيع النطاق للمزيد من عريــة التعبــير.

طبقـا لعبـد اللـه، هنـاك أنـواع عـدة مـن الرقابـة يواجههـا صناع الأفلام إلى جانب الرقابـة من الكيانات الرسمية مثل غرفة صناعة السينما المصرية قال عبد الله» على سبيل المثال هناك وزارة الأوقاف التي واجهنا معها مشكلة عند طلب السماح بتصوير فيلم

@caravan auc

الأمر المشير للاهتمام هو أن الرئيس الأخير

على الرغم من أن عوض واجه بعض

الأشـخاص العاملـين في الرقابـة». سيكون هناك دامًا أشخاص يوافقون على

وأكدت رجاء على أهمية تطبيق نظام تصنيف الأعهال الفنية على حسب العمر. على سبيل المثال في أمريكا الشمالية وأوروباً.

بمهرجان القاهرة السينمائي



أقيم مهرجان القاهرة السينمائي في شهر نوفمبر

تقرير: نورهان البري

دامًا ما نسمع عن قيام الرقابة مشاهدة الأفلام والموافقة عليها قبل عرضها في دور السينما، ولكن هل هذا هو الحال مع مهرجانات كمهرجان القاهرة السينمائي

الإجابة هي لا، فالأفلام التي يتم عرضها في مهرجان القاهرة السينمائي الدولي لا تُحذفُ منها أي مشاهد على الإطلاق بالرغم من أن غرفة صناعة السينما المصرية- الجهة المستولة أو الجهة التي توافق على عرض

وأضافت «كنت منسق المؤمّرات الصحفية الأجنبية بعد مشاهدة الأفلام مع الضيوف،

سنوات الماضية، وهذا هو العام الأول لي في عدم المشاركة في المهرجان.»

تقترح عدم عرض فيلم ولكنه يظل للجهات ب وراء هــذا إلى إلإتحاد جميع الأفلام التي تأتى من جميع الإنت. أنحاء العالم.

الاتحاد الدولي لمحفوظات الأفلام هو التأكد من عدم حذف أي مشاهد من الأفلام.» وأشارت أبو عوف إلى وجود بعض الأفلام

والعشوائيات وتم عرضها في المهرجان. وأضافت «الرقابة لا تريد أن تخدع الجمهور،» مشيرة إلى أن الرقابة لا تتدخِل أو تتطلب حـذف أي مشاهد أو أفلام بأكملها

الدولي وغيره؟

الأفلام أو ترفضها- تشارك في هذا المهرجان. قالت الأستاذة ميرفت أبو عوف الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية، ومُنسق المؤتمرات الصحفية في المهرجاني»الغرفة واحدة من الجهات المسئولة عن إختيار الأفلام التي ستشارك بالمهرجان ولكنها ليست الجهة الوحيدة.»

بما في ذلك مدير الممثل والمنتج. وقد شاركت في المهرجان خلال السبع

وقالت أن الجهـة أو الغرفـة يُمكـن أن الأخرى االحق في القبول بالاقتراح أو رفضه. المهرجان خاضع لإشراف الإتحاد الدولي لمحفوظات الأفلام اتحاد فرنسي يجمع المؤسسات المكرسة لإنقاذ الأفلام سواء تراث ثقافي أو وثائق تاريخية. ويتناول هذا

وقالت أبوعوف»السبب الرئيسي لوجود

على سبيل المثال تتحدث عن الفقراء الا إذا كان الفيلم يُسئ لسمعة مصر، أو إذا

استثنائية فيها يتعلق بالقرارات القضائية. وللمرة الثانية بدا السيسي مثل الرئيس السابق جمال عبد الناصر حيث قال «إن مصر هي البلد الوحيد في المنطقة التي استطاعت أن تنجو عدم الاستقرار الذي استمر خلال السنوات القليلة الماضية.» انتشر بعدها جو مُعدِ من الفخر والوطنية في المكان.

ولَّلوفع من تلَّكُ الروح التي انتشرت فجأة، أعلن الرئيس وقتها عن مناقشة قانون جديد في مجلس الوزراء حول تجريم أي ازدراء لكلا من ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثــون مــن يونيــه.

وبطبيعـة الحال، ارتفعـت موجـة مـن التصفيق في جميع أنحاء الغرفة؛ وقد أسقط الصحفيون حينها قناع الحيادية الذي ارتدوه طوال الاجتماع ليصبحوا هؤلاء المصريون المتحمسون، واعتبروها فرصة أخرى لتحية السيسي كالبطل وبالطبع منقذهم.

جدير بالذكر أن السمة الأكثر إثارة للإعجاب للسيسي -الذي لم أعتبره مثيراً للإبهار من قبل - هي استعداده للحديث عن أي شئ. فعلى سبيل المثال، طرح أحد الحضور سؤلاً حول اختفاء مجلة الأطفال الشهيرة «ميكي» البرنامـج الإذاعـي «أبلـة فضيلـة».

جاء رد الرئيس طبيعياً جداً وقال أنه يتم النظر لمثل تلك المنشورات أو البرامج الإذاعية على أنها وسائل لتعليم الأطفال بأسلوب ترفیهـی ومبتکـر.

قد يتخذ الكثيرون هذا السؤال على محمل هـزلي، ولكـن كـون الرئيـس فعـل عكـس ذلـك أثبت أنه لا يستخف بأي قضية تواجهها البلاد، وأن جميع الحلول والاحتمالات قيد النظر من قِبل الرئاسة مهما كانت تبدو بسيطة أو تافهة. مَكن السيسي أن يثبت أنه لا : يُقهر بسلهولة أمام التحديات التي يواجهها في ظل ما قربه البلاد من تهديدات مستمرة. كما استطاع أن يثبت أنه وراء كلامه المعسول مثل «إنتو ميش عارفين إن إنتو نور عيننيا» يكمن أرئيساً قوياً ومصمهاً على حل أي مشكلة تواجه البلاد.

يلعبه الإعلام والصحافة المصرية في المجتمع من خلال توعية الجماهير وزيادة الإدراك. كان لدي تخوف في البداية من أنْ يكون لديـه أجنـدة «هتلريـة» وأن يقـوم باسـتخدام الإعلام كوسيلة دعائية له حتى يحصل على أكبر عدد من المؤيديين له. ازداد تخوفي هذا

الجماهير بمعلومات غير منحازة، والتأكد من أنهم دامًاً على درجة كافية من الوعي بمجريــات الأمــور في بلدهــم. كــما أشــار لأهميـــةً تشجيع الجماهير ليصبحوا هم أيضاً الرقباء. أكد أيضاً أنه لا يعلو على التعليق على أي شئ يحدث، وإذا مرت البلاد بظروف صعبة، فسيقوم بدوره كرئيس ويبقى هادئاً.

عادل أن يصفق لمبارك ونظامه.» وأضاف «إن ثِـورة الخامـس والعشريـن مـن ينايـرِ كان يجـب

كان لتلك الجملة وقع الصدمة على أغلب الحضور، وخاصة معارضية الذين توقعوا تأييد السيسي لمبارك ونظامة حتى أنه لن يقوم بذكر «محاكمة القرن» أو التحدث عنها.

. وكان هذا أول شئ دفعني لتغيير رأيي فيه. لقد اعتقدت دامًا أن السيسي يريد إرضاء جميع الفصائل دون الإدلاء بأي تصريحات مثرة للجدل. ولكن امتاز تعليقه فيما يخص مبارك بالجرأة والشجاعة الشديدة.

للتأكد من أنه لن يقوم بالطعن في السلطة القضائية، ذكر بوضوح أنه من أجل أن تتقدم مصر، السلطة النسبية ليكل إلمؤسسة هي أمر خاص بها، ولا ينبغي أبداً أن يتم التنافس عليها من أي مؤسسة أخرى ولا حتى السلطة التنفيذية. وأضاف أن دستور البلاد لا يعطي السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ أية إجراءات

. ولمفاجأتي.. فقد كان السيسي حيادي بصورة كبيرة جداً ولم يشر بأي شكل من الأشكال بالرغبة في الحصول على أي نوع من التأييد

قـد قــام الســيسي بفعــل عكــس مــا توقعتــه، عتى أنه شدد على مسئولية الإعلام في تزويد

وقال في لهجة حازمة «لا يمكن لشخص

تأثير مقابلتي مع رئيس الجمهورية: تحول بنسبة ١٨٠ درجة

بسبب اتجاهه الناصري.

كتبت: مريم محسن مساعد المستشار الأكديمي بالقافلة

«ابحِث على ما تحب ودعه يقتلك» هكذا بدأت آخر مقالتي كرئيس تحرير للقافلة، إشارة مني للصحافة بوجه عام والقافلة ہے۔ بشکل خاص

إن حبي للصحافة قد دفعنى لمقابلة رئيس الجمهورية الحالي، الرئيس عبد الفتاح يسي؛ ذلك الرجل الذِّي لطَّالماً عارضته كل أُتيحـت لي الفرصـة، سـواء مـن خـلال مقـالاتي في القافلــة، أو تحــت أي ظــروف أخــرى.

على الرغم من ذلك، فإن مقابلتي معه التي استمرت لمدة ست ساعات لم «تقتلني»، بل بالعكس فقد تغيرت وجهة نظري تماماً عن الرجل الذي لطالماً قمت بانتقاده.

كانت توقعاتي عن تلك المقابلة، أن نجلس جميعاً (شباب الصحفيين) في قاعة اجتماعات حيث يقوم السيسي بإلقاء محاضرة يقول فيها كلام معسول أو بمعنى أصح دبلوماسي ومُختار بعناية شديدة.

.. بالرغـم مـن أن كلامـه كان دقيـق ومختـار بعناية ودقة شديدة -الأمر الذي أقره هو اعترف به شخصياً- إلا أنه كان صادماً لي على مستويات مختلفة.

تمحورت المقابلة حول أهمية الدور الذي

كانت جودة الفيلم غير مناسبة. كما أوضحت أنّ في الحالات المماثلة يجب أن يتم استبعاد الفيلم من المهرجان نهائياً. بينها قال الفنان عرت أبو عوف مدير المهرجان الأسبق - مدير المهرجان لمدة ستة سنوات منذ ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١- أن الأفلام الوحيدة التي لا يوافق المهرجان على عرضها هـ الأفـلام المرتبطـة بإسرائيـل بشـكل كلى أو إذا تم إخراجها أو مَثْيلها من قبل فناتين

يحملون الجنسية الإسرائيلية. وأشار أبو عوف إلى أن تلك هي سياسة المهرِجان منذ ٣٦ عام. إذًا كيف يتم إختيار الفيلم من قبل

اللجان المستولة؟

قالت أبو عوف «هناك الكثير من المتغيرات والعوامل التي تأتي معًا عندمًا يتم إختيار الأفلام المصرية أو الأجنبية، ولكن إختيار الأفلام المصرية يعتبر أكثر حساسية

لَّأَنْ الفَيلَـم سَيُعرضُ في مَـصرَّ.» وأضافـت أن المهرجـان يتكـوّن مـن لجـان مختلفة من جميع البلاد ويتم إختيار الفيلم على أسس متعددة. تتضمن تلك الأسس حداثة فكرة

الفيلم واستخدام المُشترك لطريقة جديدة في التصوير والإخراج وإستخدامه لمؤثرات صوتية وموسيقة تصويرية ملائمة للفيلم، والعامل الأهم هو جودة القصة المبني عليها الفيلم.

... وقال أبو عوف أن هـدف المهرجـان هـو التعـرف عـلى الـدول الأخـرى، وخلـق أو إكتشاف مواهب جديدة سواء كانت بالتمثيل، التصوير والإخراج أو حتى با لكتا بـــة .

وأضاف «الإلتقاء بممثلين ومخرجين من جميع أنحاء العالم وإكتشاف حضارات جديدة، وتعلم ماذا تفعل الدول الأخرى،

تُراقب ولكن المهرجان ذاته هو المراقب. وقال أن السبب وراء ذلك أن من وجهة نظره، فإن تلك الأفلام تُعتبر سينما أكاديمية وليست سينما تجارية لذلك لا تُبهر إلا البعض القليل من الجمهور ويُعد ذلك هـو السبب الرئيسي وراء عـدم مراقبة هـذه الأفلام في المهرجانّ. @caravan_auc

الرقابة؛ لا جدوى لها ولا مأوى هل ستنجح مصرفي العبور



بقلم د. رشا علام المستشارة الأكديمي للقسم العربي بالقافلة

انقسمت الأراء بين مؤيد ومعارض حول وقف فيلم «حالاوة روح»، حيث يرى البعض أنه فيلم فاضح يحتوى على كثير من الإيحاءات والإسقاطات الجنسية التي تؤثر سلبا على المجتمع وعاداته وتقاليدة ومفاهيمـه الاجتماعيـة. أُمـا الجانـب الأُخـ فقد رأى أن وقف الفيلم يعد تدخلاً صارخاً لحرية الإبداع و وصفه بإنه «رده ثقافية». ولكن الأمر ليس بهذه البساطة ولا

يمكن تقييم قرار منع عرض الفيلم من جانب حرية الرأى والإبداع فقط أو من منظور المحافظة على المجتمع والعادات

في بدايـة الأمـر أعتقـد أن عـصر الرقابـة والحجب في الصحافة والإعلام قد انتهى في ظل تطور تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وفشل جهاز الرقابة منذ نشئته وحتى هذا التطور في طرح أي معايير أو حتي تصنيف للأفلام التي تقدم في دور العرض، ولم يصبح له الأن أي جدوي فعلية.

وتتطلب حريات التعبير والإبداع وجود إطار تنظيمي حتى لا ينزداد أثر القيم السالبة في الأفلام علي المجتمع سوءاً، خاصاً وأن مشاكل التحرش الجنسي واغتصاب الأطفال وزنا المحارم أصبحت ظواهر في

فالمجتمع الذي يعاني نسبة كبيرة منه من الفقر والجهل لا يحتمل تقديم وجبات دائمة ومكثفة من تلك النوعيات التي سيطرت على سوق السينما في العامين الماضيين تحت

شعار حرية الرأى والتعبير خاصة وأن الفيلم لا يناقش ظاهرة حقيقية).

فهناك كثير من البلدان التي منعت عروض أفلام ذات مشاهد خارجة تحتوي علي عري أو عنف أو إغتصاب. وهناك أكوادً في دول كثيرة مثل الهند وإيران واليابان وماليزيا وجنوب أفريقيا تمنع عروض مثل هذه الأفلام. وعليه فقرار منع تلك الأفلام أمراً متوقعًا خاصاً في الدول العربية

حريات التعبير والإبداع لا بد أن تكون في إطار تنظيمي في وجود معايير وضوابط. فَالسينما صناعة تؤثر تأثيراً بالغاً في الثقافة وتغرز مفاهيم في الوجدان وتجسد صور مُطيـة في الأذهـان.

فالصورة النمطية للمرأة لكثير من الأعمال السينمائية المصرية الأخيرة هي المرأة العاهرة والأمية التي تدخل في علاقات جنسية كمصدر لكسب العيش، أما الشباب فالذهنية السائدة هـو النمـوذج البلطجـي

الدمــوي المسـلح. والضوابط هنا لا تعنـى المنـع ولكـن عـلي سبيل المثال وجود تصنيف للمادة المعروضة وملائمتها الجمهور المناسب لمشاهدتها. وهذا النموذج مطبق في معظم دول العالم التي تمارس حرية الرأي و التعبير. فيجب أن يكون هناك تنويه وإلزام للسن المناسب لمُشاهدة كل عمل معين.

فعلى سبيل المثال تطبق في الولايات المتحدة تصنيفات معينة من أجل حماية المشاهد الذي قد يلقى ضرراً من مشاهدة محتويات إعلامية: فنجد التصنيف «G يعني أن الفيلم مكن للأطفال مشاهدته، و « " PG يعني أن من الأفضل مشاهدة الفيلم تحت إشراف الأباء، و "١٣ PG" يعنى ضرورة وجود إشراف خاصة لمن هم دون الثالثة عـشر، و"R"يعنـي أن الفيلـم يحتـوي عـلي مشاهد عنف أو مشاهد ساخنة وممنوع لمن هم أقل من ١٨ مشاهدته، ذلك في الولاسات المتحدة الأكثر انفتاحاً، فيما بالكم بدول العالم الأخري الأقل انفتاحاً أو الأكثر

هناك مشاكل حقيقية في المجتمع لن تحل عن طريق إنتاج الأفلام ولكن في إطار العرض لهذه المشاكل من خلال صناعة السينما فلا بد من وجود تيلاث أطراف لا بدمن تفعيل دورهم سوياً لتنظيم هذه الصناعة الثقافية المهمة:

أستراليا خصيصاً لتصنيف الأفلام عام ١٩٧٠ وبعد ذلك شملت أيضاً إختصاصاته ألعاب الفيديو عام ١٩٩٤.

مشاهدته فقط للجمهور من سن ١٥ إلى ۱۸، و R أي لا يسمح لما هم أقل من ١٨ من مشاهدته. وهذا النموذج هو ما يجب البدء في تشكيله وتنفيذه في مصر حالياً. ثانياً، يجب عالي الجمعيات الأهلية وجماعات الضغط أن تلعب دوراً كبيراً في مراقبة ما يتم إنتاجه وعرضه، والتصدي له

تنظيمها من خلال «حركة الأمهات» التر قامت بدور قوي كجماعة ضغط للحفاظ

تالثاً، الجمعيات الحكومية والمجالس القومية يجب أن تدق أجراس الخطر عندما تبدأ صورة المرأة في الإنهيار وتنحص صورتها كسلعة أو أداة جنسية ويبدأ المجتمع يتعامل مع هذه الصورة كواقع إجتماعي أو تبدأ صورة الطفل تهدد مستقبل أجيال قادمــة.

موقفاً أقوى وأشد ضد ما قدم، وكان علي المجلس القومي للطفولة والأمومة أن يكوت أكثر تفعيلاً في إعتراضه على صورة الطفل المقدمة وعلى تلك النوعية من الأفلام التر مَثل خطورة حقيقية على أخلاق الأطفال

حرية مسئولة في إطار تنظيمي، وعلى كل من يحارس الحرية أن يكون مستولاً عن ما

أولاً: علي الحكومة إنشاء جهاز أو مجلس تنظيمي لتصنيف الأفلام إلسينمائية. وتوجد تلك المجالس المصنفة للأفلام في كثير من البلدان مثل كندا وأستراليا وغيرها.

فعلى سبيلِ المثال أنشأ المجلس في

بقوة إذا كان خارج النسق القيمي والعادات

عـلى الأطفـال.

فالمجِلس القومي للمرأة كان يجب أن يأخذ

وإن لم تتواجد وتتفاعل الأطراف الثلاثة

رعيديو تعني و تعني و تعني و تتضمن الأفلام أربع تصنيفات: G تعني أن الفيلم مناسب لجميع الأعلام (NRC تعني إنه غير لائق للأطفال، و M أي يقتصر

والثقافـة. فالموسيقى والأغاني الخارجة في أمريكا تم

وعادات وتقاليد المجتمع. لا توجد حرية مطلقة، ولكن هناك

اللتي تم ذكرها فسوف نجد تجاوزات تدريجية قد تبدأ بأفلام سوفت بورن أو الأفلام الإباحية وتتدرج لنجد أفلام بها مشاهد جنسية بذيئة وعنف وإرهاب علي مسمع ومرأى من الجميع.

سياسياً من أبناء الوطن الواحد والأخطر أن

ولكننا نثابر على الرغم من ذلك. كل ما يعلموه لنا في الجامعة، في ما يخص الصحافة، هو أن لا نتردد في كتابّة أي شع طالما أننا متوازنين وغير متحيذين. ولكن هل يعد هذا هو انعكاس لما نتوقع أن نراه في وسائل الإعلام بمجرد أن

تجاه حرية التعبير؟

تـم إيقـاف عايـدة سـعودي مقدمـة البرامـج

بإذاعة راديو هيتس ألملوكة للدولة الأسبوع الماضي لإبداء رأيها في الحكم ببراءة

لقد خاب ظني عند سماعي ذلك الخبر لأنه يعد دليل آخر على أن الإعلام المصري

ولكن، شيئًا غير متوقع مَتًا حدث في

تلقُّت ستَّعودي مكالمة هاتفية تـم إبلاغهـا

فيها بأن الرئيس عبدالفتاح السيسي قد أمر

وفقًا لمدى مُصر، قالت سعودي على

صفحتها على فيسبوك، "محتاجين نصدق

في حقنا وصدقنا وقوة موقفنا." وأضافت

أتها سعيدة باهتمام الرئيس بتلك التفاصيل

في تلك اللحظة، لم أكن أعرف كيف أفكر،

فقد تركنى ذلك الموقف في حيرة تامة. هل

كانت تلك محاولة من السيسي للحصول

على شعبية أكبر بين المصريين؟ هل يتم

تضليلنا من خلال تصديق أننا ندخل في عِـصر جديـد لحريـة التعبـير؟ أم أننا فعـلًا

كتابة ونشر ذلُّك العدد له سبب معين. في

تلك الصفحات، قمنا بتناول مواضيع مختلفة

المدني في البلاد وحتى الرقابة على الفنون. كنا دامًا حذرين من كيفية تناول تلك

القضايا. الشعور بعدم الأمان، ولو لمدة

أو عند التعبير عن رأي من الممكن أن يكون اسوأ شئ من الممكن أن يحدث لصحفي.

أعتاب تلك الحرية؟

الرئيس السابق حسني مبارك.

بعيد مّامًا عن الوصول للحرية.

بعودتها للعمل في محطة الراديو.

اليــوم التــالي.

حالة سعودي هي بالتأكيد حالة مهمة ومؤثرة لطلاب الصحافة. هـل لدينا الحرية في الحياة العملية أن نناقـش أي موضـوع حتـى ولـو كان مـن التابوهات؟ أم سيتم فرض علينا الكتابة

بطريقة تعكس وجهة نظر واحدة. من الأشياء الجيدة في القافلة هي أنها تعطينا الفرصة لتغطية أخبار تهم مجتمع الجامعة وأن ننشر آرائنا بشكل حر، ولكن هل هذا صحيح؟ هل صحيح أن نقوم بإعطاء الطلاب الأمل بأنهم يومًا ما سيعملون بوسائل إعلامية ستجعلهم يفعلوا الشـئ نفسـه؟

ولكن مرة أخرى إذا كانت مصر تتحرك تجاه التحول لدولة تحترم حرية التعبير، إذًا فيجب أن تقوم القافلة بتجهيز فريقها لذلك، ولكن إذا كان الوضع مختلف إذًا فعلى أقل تقدير يتعلم الطلاب معنى الإعلام الحقيقي.

منذ بداية الفصل الدراسي، قمنا مِناقشة العديد من المواضيع التي تُعد مواضيع حساسة خارج الجامعة وعلى الرغم من تلقينا انتقادات من قِبل مجتمع الجامعة، فأننا تلقينا نفس القدر أو رجاً أكثر من كلـمات المديـح.

كرئيس تحرير الجريدة، أشعر بالثقة عندما أقول أني فخورة بالقافلة وفريقها المتميز من الصَّحفيين والمُحررين في هـذا الفصل. أنا فخورة أيضًا بالتقارير المتميزة التي تم نشرها على الموقع الإليكتروني وفي الطبعة الورقية.

نتطلع إلى ردود أفعالكم ونتمنى لكم سنة جديدة سعيدة.

· بداية من حرية إنشاء منظمات المجتمع

ثواني، عند اختيار موضوع ما مهم للجمهور مرام شلبي رئيس التحرير maram.s@aucegypt.edu

حرية الصحافة بين المطرقة والسندان

الحقيقة أن حرية الصحافة تشمل كل

التَّى تزعـم أنها راعيـة للديمقراطيـة مثـل

الدول الأوروبية وأمريكا، إلى نسبة حريات

منخفضة أو شبه منعدمة داخل دول العالم

الثالث أو ما يُطلق عليه العالم النامى ..

أو ما يُطلق عليها «الربيع العربي» فقد

أنها في إعتقادي قد خرجت عن مسارها

الصحيح والسليم، فقد فُتح الباب على

مصراعيله لكل من هب ودب في انتحال صفة الصحفى والإعلامى وظهرت العشرات

بل المئات من البوابات الإعلامية والمواقع

الإخبارية على شبكة الإنترنت وغيره لم

تعد تحرص على توخى الدقة فيما تنشره

من أخبار ولم تعد تدقق فيما تقدمه من

معلومات مما جعنا نعيش في فوضي إعلامية

يصعب تصحيحها، بالإضافة إلى ظهور طبقة

مِن الإعلاميين أصبح هدفهم الرئيسي فضح

وكشف المختلفين معهم سياسيا وإيديولوجيا

بدعوى حق المجتمع في المعرفة وأصبحت

برامج هذه الفئة من الإعلامين من أكثر البرامج جذباً للمشاهدين والمُعلنين مما

تسبب في زيادة الفجوة بين المختلفين

قف : ت حرية الصحافة قف

وفي مصر والدول التي قامت بها ثورات



كتبت: أمل الجيار مساعد رئيس تحرير جريدة الأهرام

«حرية الصحافة « مصطلح مطاطى كثرُ ، عنه في الآونة الأخيرة وخصوص قيام ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو، مصطلح رنان وكبير وخطير رغم قلة حروفه، فهاذا تعنى حرية الصحافة؟

هـل تعنـى حريـة الصحفـى في إسـتقاء المعلومات من مصادرها؟ أم حرية الصحفى في إذَّاعـة الأخبار التي يحصل عليها من أى مصدر؟ أم ضمان قيام الحكومة أو الدولة بتقديم المعلومات للصحافة ومنحها صك حرية تداول المعلومات؟ أم ضمان الدولة لحرية الصحفى وإستقلالية الجرائد والمؤسسات الإعلامية وتوفير الأمان الكافي لها لضمان قيامها بمهمتها على أكمل وجه؟ أم إلغاء الرقابة على المواد الإعلامية وحماية الصحفى من بطش الأجهزة الأمنية لضمان تقديم أفضل خدمة إعلامية للشعب عا يخدم مصالح البلاد والعباد؟

هـذه الأفكار والأطروحات، فحرية الصحافة بعيض هـؤلاء الإعلاميين ممكن بواسطة علاقاته بالأجهزة الأمنية من الحصول على مستندات واستقلال الصحفى من أى تبعية هو الحلم وتسجيلات ليس من المفترض تداولها خارج الذي يحلم به كل صحفيوا وإعلاميوا العالم كله من شرق الكرة الأرضية إلى غربها ومن جـدران الأجهـزة الأمنيـة. وعلى الطرف الأخر ورغم أن حرية شـمالها لجنوبهـا، والحقيقـة أيضـاً أن حريـة الصحافة مكفولة طبقاً لنصوص الدساتير الصحافة هـو واحد من المستحيلات التى يصعب تحقيقها أياً أن كان المكان الذي يوجـد بـه الصحفـي أو الدولـة التـي يعيـش داخل حدودها ويكتب عنها، وتتفاوت الحريات ما بين الدول من نسبة حريات عالية داخل حدود الدول الدهقراطية أو

العالمية الا أنه طبقاً للتصنيف العالمي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» لعام ٢٠١٤ فإن الصراعات التي تدور في بعض البلدان تحمل في طياتها أثار سلبية على حرية الإعلام والفاعلين في هذا القطاع، كما تراجعت بعض البلدان في سلم الترتيب بسبب تأويل سلطاتها وبشكل مفرط وفضفاض لمفهوم حماية الأمن القومى على حساب الحق في الأخبار وتلقى المعلومات، نظراً لما ينطوى عليه هذا الإتجاه من خطر متزايد بشكل عام وتهديد لحرية الإعلام

وهكذا وقعت حرية الصحافة بين مطرقة انحراف الصحفى عن مفهوم الحرية وتقديمة لمعلومات وأخبار من شأنها إثارة الرأى العام وإشاعة البغضاء والكراهية بين أبناء الوطن الواحد وسندان تدخل الدولة لحجب المعلومات وتقييد حرية الصحفى في تداول المعلوات وتقديمها بدعوى حماية الأمن القومي.

سادة إن حرية الصحافة مرتبطة بشكل مباشر بمهنية الصحفى ووطنيته وقدرته على تقديم الحقيقة التي تخدم بلاده وتساعد على رفعة شأنها وإصلاح مسارها وكشف الخائنين والمتورطين باستخدام وسائل صحفية وقانونية سليمة لا تؤدي إلى نشر البغضاء وهـو ما يحتاج الى عمـل شـاق مـن أجل الوصول إلى هذا الهدف.

الآراء المنشورة بالقافيلة لا تعسر عن وجهة نظر المجتمع الجامعي وتخص أصحابها

إذا كنت ترغب في المشاركة في القافلة يمكنك إرسال مقالك على caravannews@aucegypt.edu تتمنى لكم القافلة سنة

جديدة سعيدة